الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر – سعيدة-

كلية علوم الاقتصادية و علوم التسيير
تخصص : بنوك و مالية و تسيير مخاطر

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر بعنوان

أثر تغيرات أسعار البترول على الإقتصاد الجزائري

من إعداد الطلبة :

- ✓ مرسلي رضوان
- ✓ بورقعة سعاد

تحت إشراف الاستاذ

- بدري عبد المجيد

للجنة المناقشة :

-
-

السنة الجامعية
2016/2015

العنوان	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
الملخص	
قائمة المحتويات	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
مقدمة عامة	أ-ه
الفصل الأول: أسعار البترول والعوامل المؤثرة والمحددة لها	
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية السعر البترولي وأنواعه والعوامل المؤثرة فيه	3
المطلب الأول: مفهوم السعر البترولي وأنواعه	3
أولا :مفهوم السعر البترولي	3
ثانيا:أنواع أسعار البترول	3
المطلب الثاني: العوامل المحددة والمؤثرة في أسعار البترول	4
أولا : التطور التاريخي لأسعار البترول	4
ثانيا:محددات أسعار البترول	4
المطلب الثالث:طرق و مراحل تسعير البترول	10
اولا :مرحلة تسعير البترول الخام في ظل الاحتكار المطلق(1920-1939)	10
ثانيا:مرحلة تحديد سعر البترول الخام في ظل الانحصار الاحتكاري(1950-1980)	11
ثالثا: مرحلة تسعير البترول الخام في ظل المنافسة الحرة(1980-حاليا)	11
المبحث الثاني: مراجعة بعض الدراسات السابقة	12
المطلب الأول:الدراسة الأولى	12
المطلب الثاني:الدراسة الثانية	14
المطلب الثالث:مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية	16
خلاصة الفصل الأول	17
الفصل الثاني:اثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري	

تمهيد	19
المبحث الأول:طريقة و أدوات دواسة الحالة	19
المطلب الأول:المنهج المستخدم	19
المطلب الثاني: نوع الدراسة	20
المبحث الثاني: اثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري	20
المطلب الأول: نتائج تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري	20
أولا :تغير العائدات النفطية خلال الفترة (1973–2015)	20
ثانيا: اثر تغير أسعار البترول على عناصر الميزان التجاري خلال الفترة (1986–2015)	27
ثالثا: اثر تغير أسعار البترول على الناتج الداخلي الإجمالي (1986–2015)	28
رابعا:اثر تقلبات أسعار البترول الميزانية العامة للدولة	30
المطلب الثاني: مناقشة النتائج	31
أولا :تحليل العائدات النفطية خلال الفترة (1973–2015)	31
ثانيا:تحليل اثر أسعار البترول على عناصر الميزان التجاري	33
ثالثا: تحليل اثر أسعار البترول على الناتج الداخلي الخام	40
رابعا: تحليل اثر أسعار البترول على الميزانية	41
خلاصة الفصل	44
الخاتمة	45
المراجع	
الملاحق	

قائمة الجداول

العنوان	الصفحة
تطور قيمة الصادرات النفطية في الجزائر (1970–1985)	21
تطور قيمة الصادرات النفطية في الجزائر (1986–2000)	21
تطور سعر البترول الجزائري (2000–2015)	22
تطور الصادرات الجزائرية خلال فترة (1986–2015)	23
تطور الواردات الجزائرية خلال فترة (1986–2015)	25
تطور رصيد الميزان التجاري الجزائرية خلال فترة (1986–2015)	27
تطور الناتج الداخلي الإجمالي الجزائرية خلال الفترة (1986–2015)	28
تطور الوضعية المالية للميزانية العامة للدولة خلال (1986–2015)	30

قائمة الأشكال

العنوان	الصفحة
يوضح تطور أسعار البترول البترول الجزائري خلال فترة 2000–2010	32
يوضح تطور الصادرات الإجمالية خلال فترة 1986–2009	33
يوضح تطور الواردات الإجمالية خلال فترة 1986–2009	35
يوضح بدقة تطور رصيد الميزان التجاري خلال فترة 1986–2009	37
يوضح تطور الناتج الداخلي الإجمالي خلال فترة 1986–2010	39
تطور رصيد الميزانية خلال فترة 1986–2006	41

عرفت العقود الأخيرة من القرن الماضي تغيرات جدري ألقت بضلالها على التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي، خاصة فيما يتعلق بإفرازات العولمة و الثورة التكنولوجية من جهة ، والتحولات السياسية من جهة أخرى كالأزمات و الحروب ، ولقد كان لهذه العوامل دورا هاما في تزايد الاهتمام و البحث عن الموارد الاقتصادية و الطبيعية الكفيلة بالسيطرة و السيادة و المواجهة أمام زحم هذه التطورات.

ويعتبر البترول من أهم الموارد الخاصة في الوقت الحاضر بعد إن أزاح الفحم عن المركز الأول الذي ظل يحتله لفترات طويلة قبل الحرب العالمية الثانية ، فتزايدت أهميته بتزايد الطلب عليه في ظل فشل محاولات الانتقال بالاقتصاد العالمي من اقتصاد بترولي إلى اقتصاد جديد يعتمد في نشاطاته على الطاقة النووية و الطاقة الشمسية أو العودة إلى الفحم ... الخ ، بسبب محدودية مصادر الطاقة البديلة ، وارتفاع تكلفتها مقارنة مع البترول .

كما تزايدت أهميته أيضا انطلاقا من حتمية مسايرة التطور التكنولوجي و في جميع المجالات المرتبطة أصلا بالإمكانيات الطاقية و البترولية تحديدا من جهة و في طبيعة السلعة النفطية التي أكسبت سوق تداولها مميزات خاصة من جهة أخرى .

و بغض النظر عن اختلاف الاقتصاديين حول طبيعة هذه السوق إن كانت اقتصادية بحتة أم أنها ذات طبيعة ازدواجية اقتصادية و سياسية ، فانه يمكن القول إن التطور التاريخي لهذه السوق كان له أثار عميقة على تطور قطاع المحروقات للكثير من الدول و خاصة العربية منها .

وإذا كانت سنة 1948 التي تحولت فيها الولايات المتحدة الأمريكية من اكبر منتجين إلى اكبر مستوردين قد مثلت نقطة تحول الأنظار و البحث عن مواقع البترول " الذهب الأسود" ومن ثم الاهتمام بالمنطقة العربية ،فان الانتصار العربي سنة 1973 قد غير معادلة سوق البترول العالمي متنقلا من سوق المشترين إلى سوق البائعين ، حيث تمثل الدول العربية أهم هذه الإطراف البائعة و المنتجة.

وبذلك ارتبطت اقتصادياتها بالعائد النفطي حتى أصبحت تعرف "**بالاقتصاديات الريعية**" وأصبح النفط بذلك المحرك الأساسي لهذه الاقتصاديات.

وبرزت الجزائر في الجانب الأخر من الدول العربية النفطية التي اختلفت مع الدول الخليجية في كميات الإنتاج و الإمداد العالمي للطاقة ، لكنها تشابهت معها واتفقت في بناء اقتصاديات نفطية تعتمد على المورد الناضب من خلال عوائده في تنفيذ خططها التنموية و النهوض بقطاعاتها ، فتوقفت وضعية الاقتصاد الوطني على حركة التقلبات السعرية للنفط المرتبطة أصلا بالعوامل الخارجية مما يجعله عرضة للصدمات المختلفة.

الإشكالية:

مما سبق ذكره،يتضح أن هناك علاقة بين تطورات أسعار البترول والاقتصاد الوطني تجعلنا نبحث في مضمونها عن مختلف تفاعلات و تأثيرات هذه العلاقة،ومنه يمكن صياغة الإشكالية لهذا البحث كما يلي :

ماهر اثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري؟

ولمحاولة الإجابة عن هذه الإشكالية نستعين ببعض التساؤلات المدعمة للموضوع و التي هي كتالي:

- ماهي العوامل الرئيسية المحددة لأسعار البترول؟

- ما هي طرق و أساليب تسعير البترول؟

- ما اثر تغير أسعار البترول على اقتصاد الجزائر؟

الفرضيات:

إن معالجة هذا البحث يفرض علينا وضع بعض الفرضيات،والتي هي:

-توجد علاقة بين سعر البترول و العوامل الجيوسياسية تجعل أسعار البترول لا تعرف الاستقرار في الأسواق البترولية العالمية.

-توجد علاقة بين البترول و الدخل الوطني من خلال العوائد المالية التي يوفرها خاصة بعد الارتفاع غير المسبوق في أسعاره،والتي تمكن الجزائر وغيرها من الدول النفطية من تمويل عملية التنمية الاقتصادية .

- استقرار الاقتصاد الجزائري مرهون باستقرار أسعار النفط العالمية واستقرار اقتصاديات الدول المتقدمة،فحدوث أي صدمة أو أزمة في أسعار النفط أو اقتصاديات الدول المتقدمة تؤثر على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر مثل:الناتج الإجمالي،الميزان التجاري،الميزانية العامة،التي هي موضع الدراسة.

مبررات اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيار الموضوع إلى:

-انه يندرج في إطار التخصص و في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية

-رغبة شخصية في الدخول إلى البحث في عالم البترول المعقد والذي له العديد من الأسباب المتنوعة في الجوهر والمضمون التي تحكمه

-أن الاقتصاد الوطني يعتمد كله على ما يجنيه من هذا القطاع ، وان تقلباته تنعكس بالإيجاب و السلب على مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى .

أهداف الدراسة و أهميتها:

تهدف الدراسة إلى:

-الوقوف على العلاقة التي تربط الاقتصاد الوطني الجزائري بارتفاع أو انخفاض أسعار البترول

-الوقوف على مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائر بهيكل تصدري وحيد يجعل من الاقتصاد الوطني رهينة للظروف الاقتصادية و السياسية التي تحدث في السوق البترولية العالمية.

أما أهمية الموضوع فهي نابعة من:

-كون البحث يسلط الضوء على احد القضايا الأساسية التي أخذت اهتمام الدول البترولية المصدرة ومنها الجزائر و المستهلكة بصفة خاصة .

-السعر البترولي يقوم مؤطري السياسة الاقتصادية في الجزائر ببناء توجهاتهم وتوقعاتهم المستقبلية نظرا لما يمثله قطاع البترول في هيكل اقتصادها،زيادة إلى أن هناك استفادة من نتائجه سواء للدارسين أو الباحثين،كما انه يوفر مادة علمية ممنهجة ومنسقة ومدعمة بإحصائيات حديثة تساعد في التحليل الموضوعي للإشكالية.

حدود الدراسة:

سيتم التركيز في هذه الدراسة على معرفة أثار تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد في الجزائر،والتي شملت الميزان التجاري،الناتج المحلي الإجمالي و الميزانية العامة للدولة بداية من 1973 إلى غاية 2015

منهج البحث والأدوات المستخدمة:

من اجل تحقيق أهداف البحث تم اعتماد المنهج التاريخي حيث تم استعراض تطور أسعار البترول كما تم استخدام المنهج التحليلي في دراسة وتحليل الإحصائيات والأرقام الخاصة بسعر البترول وأثارها على الميزان التجاري وعناصره والناتج الداخلي الإجمالي والميزانية العامة للدولة.

مرجعية الدراسة:

في إثناء إنشاء هذه الدراسة اعتمدنا على مراجع مختلفة من كتب،مذكرات،تقارير،ملتقيات، بالإضافة إلى الإحصائيات مأخوذة من المواقع الالكترونية للهيئات الرسمية.

صعوبات البحث:

إن الصعوبات التي تلقيناها في انجاز هذه الدراسة لاتختلف في جوهرها عن تلك المألوفة لدى جل الباحثين ويمكن تلخيصها فيما يلي:

-قلة المراجع المتعلقة بهذه الدراسة في مكتبة الجامعة

-صعوبة تطبيق منهجية **ايمراد** وضيق الوقت

هيكل البحث:

من اجل الإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا دراستنا إلى فصلين حيث تناولنا في الفصل الأول المفاهيم المتعلقة بسعر البترول وأنواعه والعوامل المؤثرة والمحددة له بالإضافة إلى أساليب التسعير البترول،واهم الدراسات السابقة التي تناولت نفس الموضوع ومناقشتها،أما الفصل الثاني تطرقنا إلى الطريقة والأدوات المستخدمة في جمع البيانات والمنهج المتبع ونوع الدراسة كما تطرقنا إلى اثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد في الجزائر.

الفصل الأول:

أسعار البترول والعوامل المؤثرة والمحددة لها

تمهيد:

عرفت الجزائر تطور كبير فيما يخص الصناعة البترولية من حيث الاستكشافات والقدرة التصديرية، إلا أن توفير الموارد المالية اللازمة لتنمية الاقتصاد الوطني يرتبط بسعر السلعة المصدرة في الأسواق العالمية.

ولذلك فان دراسة السعر البترولي وأنواعه والعوامل المحددة والمؤثرة في الأسعار النفطية وأنظمة تسعير البترول،تعتبر ضرورة ملحة في الوقت الراهن،ومن الملاحظ انه حدث تغير كبير في أسعار البترول والتي لها دور كبير في خلق

التوازنات الاقتصادية خاصة الدول المصدرة للبترول ومنها الجزائر،والتي تريد الحفاظ على مستوى مرتفع للأسعار،الذي يحقق لها احتياجاتها من العالم الخارجي.

ومن خلال هذا المنطق تم تخصيص هذا الفصل لتوضيح مفهوم واهم أنواع أسعار البترول والعوامل المؤثرة والمحددة لها وأنظمة تسعيره واهم الدراسات السابقة التي تناولت نفس الموضوع ونقدها.

المبحث الأول: ماهية السعر البترولي وأنواعه والعوامل المؤثرة فيه

عرفت السوق البترولية أساليب مختلفة في تسعير السلعة البترولية،ومن خلال هذا المبحث سنلقي الضوء على السعر البترولي وأنواعه،بالإضافة إلى العوامل المحددة والمؤثرة في الأسعار النفطية ثم إلى أنظمة تسعير البترول.

المطلب الأول: مفهوم السعر البترولي وأنواعه

أولا:مفهوم السعر البترولي

السعر هو عبارة عن قيمة الشئ معبر عنها بالنقود والسعر قد يعادل قيمة الشئ أو قد لا تعادل معها أو يتساوى معها أي قد يكون السعر اقل أو أكثر من القيمة لذلك الشئ المنتج ومن خلال هذا التعريف للسعر فان السعر البترولي يعني قيمة المادة أو السلعة البترولية معبر عنها بالنقود.

ثانيا: أنواع أسعار البترول

عند تناول أسعار البترول الخام فلا بد من التطرق إلى ذكر أنواع البترول وذلك لشيوع استخدام العديد من المصطلحات السعرية البترولية حيث كل مصطلح سعري بترولي يعبر عن معنى معين ومميز له عن باقي أنواع الأسعار الأخرى ومن ابرز هذه الأنواع[1]:

ا-**السعر المعلن**:يقصد بها أسعار البترول المعلنة رسميا من قبل الشركات البترولية في السوق البترولية ظهر هذا السعر لأول مرة في عام 1880م في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة ستاندراد اويل.

ب-**السعر المتحقق**:هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء التسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع و المشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع والسعر المتحقق هو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقصا الحسومات و التسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع و المشتري لقد ظهرت هذه الأسعار منذ فترة أواخر الخمسينيات،عملت بها الشركات البترولية الأجنبية المستقلة و بعدها الشركات الوطنية البترولية في الدول البترولية سواء في منظمة الأوبك،والدول الأجنبية الأخرى

ج-**سعر الإشارة**:هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينات،حيث بعد ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب المعلنة اخذ واعتمد سعر الإشارة في احتساب قيمة البترول بين بعض الدول البترولية المنتجة والشركات الأجنبية البترولية،من اجل توزيع أو قسمة العوائد البترولية بين الطرفين،ان سعر الإشارة عبارة عن سعر البترول الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق،اي انه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق،ان هذا السعر أخذت به وطبقته العديد من البلدان البترولية،مثل ماتم بين الجزائر وفرنسا في 1965م.

[1] محمد احمد الدوري محاضرات في الاقتصاد البترولي،ديوان المطبوعات الجامعية عنابه الجزائر،طبعة 1983م،ص198

د- **سعر الكلفة الضريبية:** هو السعر المعادل لكلفة إنتاج البترول الخام مضاف إلى قيمة ضريبة الدخل والربح بصورة أساسية العائدة للدول البترولية المانحة للاتفاقيات استغلال الثروة البترولية، إذن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية لحصولها على برميل من البترول الخام،وهو نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بالخسارة.

و- **السعر الفوري:** هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة أنيا أو فوريا في السوق البترولية الحرة،وهذا السعر مجسد لقيمة السلعة البترولية نقديا في السوق الحرة للبترول المتبادل بين الأطراف العارضة والمشترية وبصورة آنية[2].

المطلب الثاني:العوامل المحددة والمؤثرة في أسعار البترول

أولا: التطور التاريخي لأسعار البترول

إن تاريخ تطور أسعار البترول لم يخضع لوتيرة ثابتة وإنما كان يتم وفقا لمصالح الاحتكارات النفطية لذلك ظهرت أنواع عديدة لسعر البترول حسب الهدف الذي تقتضيه مصلحة الشركات الكبرى.

1-تطور أسعار البترول قبل 1970:

لقد سيطر على الصناعة النفطية منذ اكتشاف النفط عدد قليل من الشركات،لذلك اتصفت سوق النفط باحتكار القلة حيث اتحدت الكارت النفطي[3] على عاتقه مهمة تقسيم الأسواق وتحديد الأسعار وكانت تأتي دائما على حساب مصالح الدول.

2-تطور أسعار النفط في الفترة 1970-2010:

لقد شهدت هذه المرحلة تطورات،أين لجأت المنظمة إلى خفض الإنتاج لدعم الأسعار وخفضته فعلا عام 1982 سعيا وراء الإبقاء على الأسعار عند مستوى عال،ونتيجة لاستمرار حالة عدم الاستقرار خلال عام 1984،أقرت منظمة الأوبك تخفيض أخر على الأسعار،وعلى الرغم من ذلك فان حالة عدم الاستقرار قد استمرت،فقامت

[2] Jean pierre 'Energie international 1987_1988.economica1987.p66

[3] الكارتل النفطي،يقصد بها مجموعة الشركات النفطية العالمية الكبرى التي كانت تسيطر وتحتكر صناعة النفط وتحديد الأسعار قبل السبعينات

بفرض سقف إنتاجي محدد في نهاية عام 1986 تضمنت حصصا فردية التزمت بها أقطارها الأعضاء فارتفعت الأسعار من جديد عام 1987[4] والجدول رقم1 يوضح تطور الأسعار الاسمية والحقيقية من 1973-2013

ثانيا:محددات أسعار البترول

1-العرض والطلب والاحتياط البترولي:

يخضع العرض العالمي للنفط لعدد من المحددات ، يأتي في مقدمتها الطلب على النفط وسعره ، إذ يعتبر العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق ، وكذلك يتحدد العرض بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة في الحقول في وقت معين ، وبسياسة الدولة المنتجة للنفط ومدى حاجتها إلى النفط لمواجهة استهلاكها المحلي ، أو لتصديره وتحقيقا لمورد نقدي يلبي احتياجاتها المالية ،او بالاحتفاظ به لمواجهة احتياجات المستقبل ، لقد تطور إنتاج النفط في العالم منذ أواسط القرن الماضي تطورا ملفتا وانتشرت مناطق إنتاج في أرجاء المعمورة وفي التخوم النائية و الصحاري الباردة والحارة ،وكذلك الجرف القاري لأقاليم ومناطق عديدة من العالم ، كما ازداد عدد الدول المنتجة للنفط وعدد الآبار والحقول والكميات المنتجة سنة بعد سنة [5].

أما فيما يخص الدول المنتجة المصدرة خارج الأوبك فالمتوقع ارتفاع القدرة الإنتاجية من نحو 49مليون برميل عام 2002 الى66 مليون برميل عام 2025 حسب تقديرات الوكالة الدولية للطاقة حيث يقع جانب كبير من تلك الزيادة في دول المصدرة للنفط مثل الاتحاد السوفيتي سابقا .

والجدير بالذكر إن حوالي 57% من الاحتياط العالمي المثبت تستحود عليه دول الشرق الأوسط حتى 2005 ، كما شهد الاحتياط العالمي تزايد ملموسا خلال الخمسين سنة الماضية ،وذلك نتيجة للاكتشافات الجديدة التي أضافت كميات كبيرة للإجمالي الاحتياطي المثبت.

2-التنظيمات الدولية والعوامل الجيوسياسية:

من أهم المنظمات الدولية والإقليمية التي لها تأثير على أسعار البترول:

---

[4] نور الدين هرمز وآخرون،تغيرات أسعار النفط العربي وعوائده،مجلة جامعة تشيرين للدراسات والبحوث العلمية ،سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 29 العدد1 دمشق،ص89-90

[5] المعهد العربي للتخطيط أسواق النفط العالمية ،سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية ،العدد 57،نوفمبر 2005

1.2 منظمة الدول المصدرة للبترول:

نشأت هذه المنظمة نتيجة لوجود بعض الشركات متعددة الجنسيات والدول المصنعة عل شكل تنظيم مشابه للكارتل التي تسيطر على أسعار البترول وتتحكم فيها حيث كانت هي السبب الأساسي في انخفاض الأسعار في بعض الأحيان مما أدى إلى إلحاق أضرار كبيرة باقتصاديات البلدان الأخرى،وبناء على مبادرة فنزويلا عقد اجتماع في بغداد بين 10-14 ديسمبر 1960 ضم ممثلي إيران،العراق،الكويت،السعودية،فنزويلا وتققر في هذا الاجتماع التاريخي إنشاء **منظمة الأوبك** فالهدف الأول لهذه المنظمة كان الإبقاء على أسعار النفط الذي يستغله الكارتل الدولي للنفط خارج حدودها في مستوى مرتفع، وحماية مصالح الدول المنتجة وضمان دخل ثابت لها وتامين التصدير إلى الدول المستهلكة بطريقة اقتصادية منتظمة،وفوائد مناسبة لرؤوس أموال الشركات المستثمرة في الصناعات البترولية وتنسيق الجهود التي تبدلها البلدان المنتجة لانتزاع حصة اكبر من الأرباح الناتجة عن استغلال ثرواتها الخاصة [6].

حاليا **منظمة الأوبك** تتألف من 12 دولة[7]،وهذا بغض النظر عن قومية أعضائها ،وقد ثبتت الأهداف الرئيسية لهذه المنظمة [8]في:

1-توحيد السياسات النفطية بين الدول الأعضاء وعمل أفضل الطرق لحماية مصالحهم الفردية و الجماعية مع تحسين عائدات البترول لدول الأعضاء عن طريق تنسيق سياساتها البترولية العامة للاستفادة من هذه الثروة.

2-العمل على استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية.

3-فرض رقابة على ثرواتها النفطية وعلى عمليات الاستخراج والنقل والأسعار.

4-تطوير الخبرات الفنية في مجال الاستغلال والتصنيع.

2.2 الوكالة الدولية للطاقة:

[6] عبد القادر سيد احمد،الاوبيك ماضيها،حاضرها وأفاق تطورها،ديوان المطبوعات الجامعية 1982،ص75
[7] دول الأوبك هي:الجزائر،انغولا،اندونيسيا،ايران،العراق،الكويت،ليبيا،نيجيريا،قطر،السعوديةنالامارات،فنزويلا

لقد أنشئت هذه الوكالة كرد فعل على أزمة السويس سنة 1956 وعلى ارتفاع أسعار النفط عامي 1973-1974لفرض ،توحيد وتنظيم جهود الدول المستهلكة في وجه **الأوبك** ففي مستهل 1974 وجه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية نيكسون الدعوة إلى الحكومات الدول الصناعية الكبرى المستوردة للنفط لحضور اجتماع في واشنطن 1974/02/11 لبذل جهود منسقة لتنمية مصادر الطاقة البديلة في إطار **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية**[9].

وقد شملت في عضويتها 18 دولة صناعية غربية من أعضاء المنظمة ومقرها باريس، وقد ارتفعت العضوية إلى 24 دولة.

لقد سعت الوكالة لتحقيق أهدافها المعلنة لصياغة برنامج عمل للدول المستهلكة للطاقة وهي:

-تحديد مستوى مشترك من الاستقلالية النفطية إثناء الطوارئ وتحقيق الإجراءات الكفيلة بضغط الطلب وترشيد الاستهلاك.

-صياغة نظام معلومات يوزع دوريا حول السوق النفطي العالمي.

-وضع برنامج طويل المدى يهدف إلى تقليص التبعية للبلدان المنتجة وتقليل الاعتماد على الطاقة المستوردة .

-تشجيع وتنمية الطاقة البديلة كالطاقة الذرية والشمسية وغيرها.

-تكوين خزين من النفط يكفي لاستهلاك تسعين يوما، لمواجهة طوارئ ولغرض الثاتير في السوق النفطية.

3.2. العوامل الجيوسياسية والأزمات النفطية:

لقد كان هناك إجماع في اوساط المحللين على أن أساسيات السوق من طلب وعرض ومستويات المخزون غير كافية لتبرير الاختلال في مستويات الأسعار خاصة خلال السنوات الأخيرة ،فقد كان للازمات النفطية والعوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية دور أساسي في الثاتير على أسعار النفط[10].

[9] حسين عبدا لله مستقبل النفط العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت-لبنان ،الطبعة الثانية ، 2006،ص275

[10] الإدارة الاقتصادية أوبك ،الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الأولية المحتملة على صناعة البترول في الأقطار العربية،مجلة النفط والتعاون العربي المجلد 35،العدد128،2009،ص16

لقد تأثر سعر النفط في السوق البترولية العالمية بداية من السبعينيات إلى غاية 2008 إلى مجموعة من الصدمات نفطية موزعة حسب السنوات التالية: 2008،2004،1998،1986،1979،1973 وهي كالأتي:الملحق رقم(3) يوضح اثر الأحداث الجيوسياسية على أسعار النفط خلال الفترة 1972-2008.

أ)ازمة النفطية عام1973: لقد أطلق على هذه الأزمة اسم أزمة تصحيح الأسعار البترولية وتقييم البرميل بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية ،حيث في سنة 1973قررت المنظمة زيادة أسعار البترول من جانب واحد لتقفز من 3 دولار للبرميل الواحد في أكتوبر 1973 إلى 12 دولار للبرميل ،أي رفع الأسعار النفطية بنسبة 400% [11].

ب) الأزمة النفطية عام 1979: عادت وارتفعت الأسعار ثانية وبشكل مفاجئ سنة 1979 ثلاث مرات اثر الحرب العراقية . الإيرانية (حرب الخليج الأولى)من 13 دولار إلى 32 دولار للبرميل خلال أشهر قليلة مما أدى إلى انفجار أزمة بترولية ثانية

ت)**الأزمة النفطية عام 1986**:في الأسبوع الأخير من الشهر الأول عام1986 انخفض سعر النفط بشدة، إذ انخفض سعر بحر الشمال 17.70 دولار للبرميل ،وباقتراب فصل الربيع انطلقت حرب أسعار شاملة ،بعد إن توقفت فترة من الزمن ،وانخفضت أسعار النفط إلى اقل من 13دولار للبرميل[12].

ث)**الأزمة النفطية عام 1998**: في نهاية التسعينيات وبالضبط سنة 1998 تعرضت السوق البترولية العالمية لهزة ثانية أدت إلى اختلال كبير في العرض والطلب فتدهورت أسعار البترول إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة [13].

ج) **الأزمة النفطية عام 2004**: تميز عام 2004 بارتفاع متواصل لأسعار النفط لمعظم السنة ووصولها إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى 36 دولار للبرميل (وهو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بدء العمل بنظام السلة عام 1987)[14].

---

[11] Maurice durousset,le marche du pétrole,édition ellipe 1999p47

[12] ضياء مجيد الموسوي،مرجع سابق ص41

[13] لويس جيوستي،المحافظة على تماسك منظمة الأوبك-مضامين التعاون بين الدول الأعضاء ،قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج الإمكانيات والقيود،مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية ،الإمارات العربية،الطبعة الاولى 2007،ص103

[14] ضياء مجيد الموسوي،ثورة أسعار النفط2004،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ، 2005،ص29

المطلب الثالث: طرق ومراحل تسعير البترول

جاء تطور تسعير البترول الخام وطرق تحديده متأثرا وبنسبة كبيرة بالعوامل السياسية والاقتصادية بالإضافة إلى طبيعة السوق البترولية السائدة حينها ،ومن الملاحظ انه يمكن تفسير مراحل هذا التطور إلى ثلاث فترات رئيسية ومتباينة فيما بينها هي:

1)مرحلة تسعير البترول الخام في ظل الاحتكار المطلق (1920-1939):

تسعير البترول الخام لهذه المرحلة يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل[15]:

[15] سالم عبد الحسن رسن اقتصاديات النفط ،دار الكتب الوطنية ،طرابلس-ليبيا،الطبعة الأولى ص 195

أ)مرحلة نقطة الأساس الواحدة:

فرضت الشركات البترولية الاحتكارية نظاما خاصا بالأسعار المعلنة بنظام نقطة الأساس الواحدة ويتم من خلاله حساب كل أسعار الخامات العالمية كما يلي:

سعر خام خليج المكسيك مضاف إليه تكاليف النقل والتامين من منطقة خليج المكسيك إلى مناطق استيراد.

ب)مرحلة نقطة الأساس المزدوجة:

بموجب هذا النظام الجديد تمت إضافة نقطة أساس جديدة في منطقة الخليج العربي إضافة إلى نقطة خليج المكسيك، فكان بترول الخليج العربي يحسب على أساس خامات خليج المكسيك في الأسواق الدولية مضاف إليه أجور الشحن الحقيقية في مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك.

ج)مرحلة نقطة الأساس الواحدة المتعادلة:

وصار يحسب في هذه المرحلة باحتساب سعر بترول الخليج العربي كما يلي، سعر بترول الخليج العربي مضاف اليه تكاليف النقل من الخليج العربي إلى ميناء ساو ثمين بغرب انجلترا.

2)مرحلة تحديد سعر البترول الخام في ظل الانحصار الاحتكاري (1959–1980):

تسعير البترول الخام لهذه المرحلة يمكن تقسيمها بدورها إلى ثلاث مراحل[16]:

ا)قاعدة الصافي المحقق:

وفق هذه القاعدة كان يتم الاعتماد على السعر البترول الأمريكي وسوق خليج المكسيك في تحديد الأسعار المعلنة للبترول .

ب)قاعدة سعر الإشارة:

[16] محمد احمد الدوري ،محاضرات في الاقتصاد البترولي ،مرجع سابق،ص206

خلال هذه الفترة أصبحت **منظمة الاوبيك** والشركات البترولية الاحتكارية تحدد الأسعار.

ج)قاعدة السعر الرسمي:

شهدت هذه المرحلة تصحيحا هيكليا في أسعار البترول حيث تمكنت منظمة الدول المصدرة للبترول وخاصة العربية منها من رفع مستوى السعر المعلن وفقا ما يتماشى مع مصالحها الخاصة .

3-مرحلة تسعير البترول الخام في ظل المنافسة الحرة (1980-حاليا):

هذه المرحلة زالت سيطرة الشركات البترولية الاحتكارية لتتنقل هذه السيطرة إلى يد منظمة الدول المصدرة للبترول حيت أصبحت تتحكم في الأسعار ، لكن لم تدم إلا لستة سنوات .

المبحث الثاني: مراجعة بعض الدراسات السابقة

لا شك أن لموضوع البترول أهمية بالغة أدركها الباحثون فجاءت مساهمتهم في تناولات عديدة لهذا الموضوع نذكر منها على سبيل المثال لا حصر .

المطلب الأول: الدراسة الأولى

مذكرة الطالبة مشدن وهيبة[17] ، بعنوان اثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال فترة 1973-2003 والتي تطرقت إلى المتغيرات الاقتصادية الكبرى في السوق البترولية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-1982 ، وحرب الأسعار وأبعادها على الاقتصاد العربي من سنة 1986 إلى غاية

[17] مشدن وهيبة،اثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال فترة 1973-2003 ،رسالة الماجيستر ،فرع النقود والمالية جامعة الجزائر ،السنة الجامعية 2004-2005

2003 ، بالإضافة إلى التحديات ومستقبل البترول العربي في ظل معطيات الاقتصاد العالمي الحديث وهذا حسب الإشكالية المطروحة ، ماهو الأثر الحقيقي لتغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي ؟ ومن خلال معالجتها للموضع توصلت إلى النتائج التالية :

إن ما يؤخذ على سياسة الأوبك أنها دفاعية عن الأسعار ، أي أنها لم تنجح لحد الآن في الوصل إلى نظام تستطيع بموجبه التحكم في الطاقة الإنتاجية الفائضة بهدف إعادة التوازن لسوق البترول.

نجاح دول المراكز في منظومة الاقتصاد الرأسمالي إدارة ما أسمته أزمة الطاقة بفعالية شديدة وقد أثبتت الانهيار المدروس للخام 1986م بجدارة هشاشة الاقتصاد العربي بصرف النظر عن بعض التوجهات الايجابية المنادية بتنويع مصادر الدخل .

ولهذا أن التنمية والعلاقات الاقتصادية العربية خلال السنوات الماضية ارتكزت على أسعار البترول وعائداته مما أدى إلى بروز وجهات النظر المختلفة حول مدى أهمية الثروة البترولية في التنمية الاقتصادية العربية من جهة والمخاطر التي تمثلها مصالح ومصالح الآخرين في هذه الثروة من جهة أخرى[18] .

المطلب الثاني: الدراسة الثانية

مذكرة قويدري قوشيح بوجمعة[19] بعنوان :انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر ، ومن خلال طرحه للإشكالية التالية : ماهي انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر ، من اجل الإلمام بالموضوع والإجابة على التساؤلات الفرعية التابعة للإشكالية تناول في الدراسة الأبعاد الفنية والاقتصادية للصناعة البترولية ،بالإضافة إلى المكانة التي تحتلها الجزائر في السوق البترولية العالمية ، وتطرق كذلك إلى التطورات التي حدثت في أسعار البترول والعوامل المحددة لها ، من خلال استعراض أهم الفاعلين في السوق البترولية والحوار القائم بين الدول المنتجة والمصدرة من جهة والدول الصناعية من جهة أخرى ،ثم تخصص بعد ذلك في معرفة اثر تقلبات أسعار البترول على كل من الميزان التجاري والناتج الداخلي الإجمالي

[18] مشدن وهيبة مرجع سابق

[19] قويدري قوشيح بوجمعة،انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر ،رسالة الماجيستر تخصص نقود ومالية،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف السنة الجامعية 2008-2009

والميزانية العامة للدولة ،بحث تبين الأثر بالاعتماد على الطريقة القياسية من اجل قياس الأثر بصفة دقيقة ، بالإضافة إلى دراسة استعمالات المالية الناتجة عن الارتفاع غير المسبوق في أسعار البترول في الآونة الأخيرة .

وفي الأخير توصل إلى النتائج التالية :

-تعتبر الصناعة البترولية صناعة معقدة ومكلفة وتحتوي على درجة مخاطرة كبيرة

-أن الجزائر في موقع تنافسي جيد مقارنة مع الدول المصدرة الأخرى

-يتحدد السعر البترولي نتيجة العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والمنافسة التي تؤثر في حجم الطلب والعرض العالميين

-تتأثر التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر تأثيرا كبيرا بتقلبات أسعار البترول[20]

المطلب الثالث: مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية

بالنسبة إلى الدراسة الأولى تختلف نوعا ما عن الدراسة الحالية من حيث الهدف والعينة بحيث تهدف الدراسة السابقة إلى تحليل وتقييم دور البترول في المسار الاقتصادي العربي وكذا التحديات الكبرى التي تواجه البترول العربي في إطار النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، ومن خلال الهدف يتضح لنا أن العينة اقتصاد مجموعة من الدول العربية ، على العكس الدراسة الحالية التي تهدف إلى معرفة أثار تطورات أسعار البترول على بعض المؤشرات في الاقتصاد الجزائري ، والعينة مدروسة في الاقتصاد الجزائري .

تهدف الدراسة الثانية والحالية إلى معرفة أثار تطورات أسعار البترول على بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر و المتمثلة في الميزان التجاري والناتج الداخلي الإجمالي والميزانية العامة للدولة ،من اجل الوصول إلى النتائج المرجوة

[20] قويدري قوشيح بوجمعة ،مرجع سابق

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي من اجل وصف الظاهرة المدروسة كما استعمل المنهج الاستقرائي عن طريق استعمال الأدوات الإحصائية والقياسية لاستقراء المعطيات والتوصل الى استنتاجات على عكس الدراسة الحالية التي اعتمدت على برنامج **أيكسل** في تحليل المعطيات الإحصائية من اجل الوصول إلى النتائج .

خلاصة الفصل الأول:

يعتبر البترول مادة استراتيجة تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية مما يطغى عليها الطبيعية الدولية وأهمية خاصة إلى جانب انه المصدر الرئيسي للطاقة ، ومن خلال استعراضنا للفصل الأول يمكن أن نستنتج مايلي:

-ان هناك عدة أنواع أسعار البترول حسب تكلفة الإنتاج ،نوعية البترول ثقيل خفيف وكذلك مناطق الإنتاج والتصدير.

-يتحدد السعر البترولي بمجموعة من العوامل تؤثر في الأخير على عرض وطلب السلعة البترولية إلا انه يبقى معدل النمو الاقتصادي العامل الأساسي في تحديد السعر ذلك بسبب الارتباط الكبير بين النمو الاقتصادي والطلب البترولي معبرا عن العلاقة الطردية بينهما .

-السوق البترولية خلال فترة الدراسة حساسة لمختلف الأحداث الاقتصادية والسياسية مما يجعل أسعار البترول لا تعرف الاستقرار ، وأدى ذلك إلى حدوث أزمات متتالية اختلفت نتائجها في التأثير على الاقتصاد العالمي .

-إما الاقتصاد الجزائري الذي سنتطرق إليه في الفصل الثاني من اجل توضيح الآثار المترتبة عن تغير أسعار البترول خلال فترة الدراسة.

تمهيد

اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على الثروة البترولية اعتمادا كبيرا خلال مسيرتها التنموية وخاصة فترة السبعينات وبداية الثمانينات من القرن العشرين باستخدام الفوائض المالية المتراكمة لتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية إلا أن ما تعرضت له السوق البترولية العالمية من هزات متتالية بداية من سنة 1986اى غاية 2015 نتيجة تأثرها سلبا وإيجابيا بعوامل متعددة انعكست في النهاية على أسعار البترول هبوطا و صعودا و أفضت إلى حالة من عدم الاستقرار وترتب على ذلك نتائج تراكمية على الاقتصاد الجزائري الذي يعتبر من بين الاقتصاديات الأكثر تأثرا بتذبذبات أسعار البترول خاصة في الفترة الأخيرة التي عرفت فيها السوق البترولية ارتفاع غير مسبوق لأسعارالبترول ولهذا سنقوم في هذا الفصل بدراسة أثر تغيرات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائرنذكرمنها عناصر الميزان التجاري، والناتج الداخلي الإجمالي، والميزانية العامة للدولة

المبحث الاول :طريقة وأدوات دراسة الحالة:

تتحدد الأهداف والخطوط العريضة التي تنطلق منها أي دراسة في طبيعة البحث ونوعه وعلية فدراستنا تقع ضمن الدراسات التي تعتمد على الأسلوب التاريخي والأسلوب الوصفي الذي يهتم بالظواهر والأحداث الماضية من خلال دراسة تطور أسعار البترول وكيفية تأثيره على الاقتصاد الجزائري

ولهذا سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى نوع الدراسة والمناهج المستخدمة فيها من طرائق جمع البيانات وغيرها

المطلب الاول :المنهج المستخدم:

المنهج هو الطريقة المؤدية إلى الوصل إلى نتيجة ما في العلوم بواسطة مجموعة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العمل وتحديد عملياته حتى يصل الى نتيجة علمية

وبمعنى أخر يشير مفهوم المنهج إلى الطريقة التي يتبعها الباحث لدراسة موضوع البحث ويرتبط بالمنهج الملائم للبحث ارتباطا وثيقا بكل من موضوع البحث وأهدافه

ولما كان الموضوع يستعصى على المنهج الواحد لجأنا إلى الاستفادة من التكامل المنهجي باستخدام أكثر من منهج وفقا لمبدأ المرونة والكفاءة المنهجية فقد استعنا بالمنهج التاريخي كمنهج تحدده الدراسة وهذا المنهج يهدف إلى سرد الحقائق والبيانات من الظاهرة أو موقف معين ثم قمنا بتحليل هذه الحقائق للوصول إلى تصميمات بشأن الموقف أو الظاهرة موضوع الدراسة أي اعتمدنا على المنهج الوصفي والتاريخي والتحليلي، أي وصف الظاهرة ثم تحليلها وهذا ما رأيناه مناسبا لعلاج موضوع بحثنا

المطلب الثاني: نوع الدراسة

لا تقتصر طرائق الدراسة على منهج واحد فقط، بل يمكن توظيف العديد من المناهج وفقا لمبدأ المرونة والكفاءة المنهجية بل تحتاج كل طريقة إلى أداة بواسطة تجمع البيانات فإذا كانت طبيعة الدراسة هي التي تحدد المنهج وهو بدوره الذي يحدد طريقة البحث، وعليه نعتمد في دراسة الحالة على طريقة الاستقراء حيث تستهدف الدراسة بعض المؤشرات في الاقتصاد الجزائر وهو مجتمع الدراسة، وهذه الدراسة تحاول إيجاد وربط بين الآثار الناجمة عن تغيرات أسعار البترول وبعض المؤشرات في هيكل الاقتصاد الجزائري

وتعتبر دراسة الحالة من وجهة نظرنا طريقة تمكن من خلالها جمع البيانات ودراستها والخروج بنتائج تعطينا إجابات لأهم التساؤلات المتفرعة من الإشكالية الرئيسية، والمتمثلة في التعرف على أثار تغيرات أسعار البترول على بعض المؤشرات في اقتصاد الجزائر، وعليه فسنعتمد في الدراسة على المنهج الوصفي و التحليلي

المبحث الثاني :أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري

يحتل قطاع البترول موقعنا متميزا في الاقتصاد الجزائري، وسنحاول من خلال هذا المبحث دراسة أثار تغيرات أسعار البترول على بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1970 2015

المطلب الاول :نتائج تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري

اولا:تطور العائدات النفطية خلال الفترة 1970 -2015:

خلال سنوات السبعينات ارتفعت الأسعار في الأسواق النفطية بشكل كبير حققت من خلاله الدول النفطية عامة والجزائر خاصة تدفقات مالية ضخمة سمحت لها بتكوين أرصدة نقدية تفوق الطاقة الاستيعابية لهذه البلدان وقد نجم عن سوء التخطيط للاستفادة من هذه الأموال تكاليف اقتصادية واجتماعية باهظة ويمكن رصد تطور العائدات النفطية في الجزائر على مرحلتين:

أ)المرحلة الأولى:قبل أزمة 1986

تزايدت العائدات المالية لدول الأوبك (الجزائر) خلال فترة السبعينات حيث استطاعت الدول المنتجة للنفط أن تبسط نفوذها في السوق البترولية من خلال السيطرة على الإنتاج والأسعار خاصة بعد حرب أكتوبر سنة 1973 واستخدام النفط كسلاح كما كانت للحرب الإيرانية سنة 1979 دورا كبيرا في تزايد هذه العائدات ويمكن رصد تطور قيمة الصادرات النفطية في الجزائر في الجدول أدناه:

رقم الجدول (2-1): تطور قيمة الصادرات النفطية في الجزائر

الوحدة:مليون دولار

1976	1975	1974	1973	1972	1971	1970	السنة
4.791	4.295	4.267	1.522	1.030	614	681	قيمة الصادرات النفطية
1985	1984	1983	1982	1981	1980	1979	السنة
9.668	9.778	9.655	11.149	13.06	12.91	8.746	قيمة الصادرات النفطية

Source : Opec annual statistical bulltein 2005 at : www.opec.org

ب)المرحلة الثانية:تطور العائدات النفطية في الجزائر 1986 -2015:

يمكن تناول هذه الفترة على مرحلتين:

ب-1) الأزمة النفطية العكسية سنة1986 وآثارها على الاقتصاد الجزائري:

فاجأت أزمة انهيار أسعار البترول سنة 1986 أغلب صناع القرار في الاقتصاد الجزائري

ولقد كانت أسرع الآثار الملموسة لهذا الانهيار هو تراجع العوائد البترولية وبالتالي انحصار مصادر تمويل الاقتصاد الوطني المعتمدة بشكل كبير على المداخل البترولية، ويمكن توضيح ذلك في الجدول الموضح أدناه

الجدول رقم (2-2): **تطور قيمة الصادرات النفطية الجزائرية**

الوحدة:مليون دولار

1993	1991	1889	1988	1987	1986	السنة
6.902	8.464	6.815	5.725	6.555	5.161	قيمة الصادرات النفطية
2000	1999	1998	1997	1996	1995	السنة
14.204	8.314	5.691	8.352	8.826	6.938	قيمة الصادرات النفطية

Source : Opec annual statistical bulltein 2005 at : www.opec.org

ب-2)تطور العائدات المالية2000- 2015:

في مطلع سنة 2000 حققت السوق النفطية العالمية ارتفاعا محسوسا لأسعار النفط انعكست إيجابا على تطورا لإيرادات النفطية لدول الأوبك عامة و الجزائر خاصة وبات من المؤكد أن الجزائر لن تستطيع أن تتخلى عن الاعتماد الكلي للمواد البترولية في دفع عجلة الاقتصاد الوطني

ومع بداية التعافي الاقتصادي العالمي في سنة 2009 بالعودة إلى النمو الاقتصادي وتسارع وتيرة التجارة اتجهت أسعارا لنفط نحو الارتفاع حيث بلغ سعر البرميل 70 دولار في 2009 وانتقل إلى 110 دولار في 2011 ليتعدى حد120 دولار في2013

إلا أن الأسعار سرعان ما عادت إلى الانخفاض في أكتوبر 2014 إذ بلغ متوسط معدلات انخفاضها 60 بالمائة ومع بداية 2015وصل سعر خام البرلنت مستوى إلى 50دولار

والجدول التالي يوضح تطور سعر البترول الجزائري

الجدول رقم (2-3): تطور سعر البترول الجزائري (2000-2015)

السنوات	2000	2002	2004	2005	2007	2008	2009	2011	2013	2014	2015
البترول الجزائري	28.8	24.8	38.4	54.6	74.7	98.9	61	110	120	58.34	50

المصدر تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة أوابيك، أعداد مختلفة

ثانيا :أثر تطور أسعار البترول على عناصر الميزان التجاري خلال الفترة 1986 2015:

1-أثر تطور أسعار البترول على الصادرات:

يوضح الجدول التالي تطور هيكل الصادرات الوطنية والذي قمنا بتقسيمه إلى جزئيي جزء يتعلق بالصادرات النفطية وجزء يتعلق بالصادرات غير نفطية

السنوات	الصادرات الاجمالية	الصادرات من المحروقات	الصادرات خارج المحروقات	اسعار البترول
1986	7820	7621	199	13.53
1987	8223	8019	204	17.73
1988	8105	7685	420	14.24
1989	8968	8572	396	17.31
1990	11304	10865	439	22.26
1991	12100	11726	375	18.62
1992	10838	10388	449	18.44
1993	10091	9612	479	16.33
1994	8340	8053	287	15.53
1995	10240	9731	509	16.86
1996	13375	12494	881	20.29
1997	13889	13378	551	18.68
1998	10213	9855	358	12.28
1999	15522	12084	438	17.48

2000	22031	21419	612	27.60
2001	19132	18484	648	23.12
2002	18825	18091	734	24.36
2003	24612	23939	673	28.10
2004	32083	31302	781	36.05
2005	46001	45094	907	50.64
2006	54613	53429	1184	61.08
2007	59518	58206	1312	69.08
2008	79290	77345	1945	94.50
2009	43650	42600	1050	61.10
2012	331830	330480	11350	110
2013	28710	28102	608	120
2014	31790	31107	383	58,34
2015	26053	25790	263	50,14

المصدر:من إعداد الطلبة اعتمادا على إحصائيات لمركز لوطني لإعلام الإحصائيات

2-أثر تطور أسعار البترول على الواردات :

تلعب أسعار البترول دورها في التأثير على حجم الواردات بصفة غير مباشرة وذلك من خلال توفير وسائل الدفع الخارجي، والجدول التالي يوضح تطور الواردات وأسعار البترول:

الجدول رقم (2-5) تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 1986-2015

الوحدة:مليون دولار

السنوات	الواردات الاجمالية	اسعار البترول
1986	9213	13.53
1987	7064	17.73
1988	7323	14.24
1989	9208	17.31
1990	9684	22.26
1991	7680	18.62
1992	8406	18.44
1993	8789	16.33
1994	9365	15.53
1995	10761	16.86
1996	9098	20.29
1997	8687	18.68
1998	8403	12.28
1999	9164	17.84
2000	9173	27.60
2001	9940	23.12
2002	12009	24.36
2003	13534	28.10
2004	18308	36.05
2005	20357	50.64

61.08	21456	2006
69.08	27439	2007
94.50	39470	2008
61.10	39100	2009
110	50376	2012
120	54852	2013
58.34	58580	2014
50.14	51501	2015

المصدر:من إعداد الطلبة اعتمادا على إحصائيات لمركز لوطني لإعلام الإحصائيات

3-أثر تطور أسعار البترول على رصيد الميزان التجاري:

يعتبر التغير في رصيد الميزان التجاري محصلة التغيرات الحاصلة في كل من الصادرات والواردات، والجدول الموالي يوضح تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة المدروسة:

تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1986 2015

السنوات	رصيد الميزان التجاري(مليون دولار	اسعار البترول(دولار/ب)
1986	-1393	13.53
1987	1177	17.73
1988	781	14.24
1989	-240	17.31
1990	1620	22.26
1991	6040	18.62
1992	2432	18.44
1993	1302	16.33
1994	-1025	15.53
1995	-521	16.86
1996	4277	20.29
1997	5202	18.86
1998	810	12.28
1999	3358	17.48
2000	12858	27.60
2001	9192	23.12
2002	6816	24.36
2003	11078	28.10
2004	13775	36.05
2005	25644	50.64
2006	33157	61.08
2007	32079	69.08

94.50	39820	2008
61.10	4550	2009
110	21490	2012
120	11065	2013
58.34	4306	2014
50.14	-13714	2015

المصدر:من إعداد الطلبة اعتمادا على إحصائيات لمركز لوطني لإعلام الإحصائيات

ثالثا :أثر تطور أسعار البترول على الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة1986 2015:

الجدول التالي يوضح تطور أسعار البترول وتأثيراها على الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة1986 2015

السنوات	سعر البترول(دولار للبرميل	قيمة الناتج الداخلي الاجمالي (مليار دينار جزائري)	قيمة الناتج الداخلي الاجمالي (مليار دولار امريكي)
1986	13.53	296.6	63.1
1987	17.73	312.7	64.6
1988	14.24	347.7	58.8
1989	17.31	442.0	55.5
1990	22.26	554.4	61.8
1991	18.62	862.1	46.7
1992	18.44	1074.7	49.1
1993	16.33	1189.7	51.0
1994	15.53	1487.4	42.4
1995	16.86	2005.0	42.1
1996	20.29	2570.0	46.9
1997	18.68	2780.0	48.2
1998	12.28	2830.5	48.2
1999	17.48	3238.2	48.6
2000	27.60	4123.5	54.8

2001	23.12	4227.1	54.7
2002	24.36	4521.8	56.7
2003	28.10	5247.5	67.8
2004	36.05	6135.9	85.2
2005	50.64	7544.0	102.8
2006	61.08	8460.5	116.5
2007	69.08	9774.2	135.09
2008	94.50	-	171.09
2009	61.10	-	138.11
2010	78.09	-	162.08
2012	110	-	208
2013	120	16.570	209
2014	58.34	17.205	211
2015	50.14	16.799	208

المصدر:من إعداد الطلبة اعتمادا على إحصائيات لمركز لوطني لإعلام الإحصائيات

رابعا:أثر تقلبات أسعار البترول على الميزانية العامة للدولة:

إن موارد المحروقات أصبحت تلعب دورا هاما في توازن الميزانية العامة للدولة، خاصة وأن الإيرادات البترولية تمثل أهم مصدر لإيرادات الميزانية، وهذه النسبة في ارتفاع مستمر طالما أن القيمة الحقيقية لموارد المحروقات في تزايد مستمر، نظرا لارتفاع أسعار البترول والجدول الموالي يبين ذلك:

الجدول رقم2-8 تطور الوضعية المالية للميزانية العامة للدولة خلال الفترة 1986-2006

الوحدة:مليار دينار جزائري

السنوات	الايرادات	النفقات	رصيد الميزانية
1986	89.70	101.82	-12.13
1987	92.89	103.98	-10.99
1988	93.50	119.70	-26.20
1989	116.40	124.50	-8.10
1990	152.50	136.50	16
1991	248.90	212.10	36.80
1992	311.86	420.13	-108.27
1993	313.95	476.63	-162.68
1994	477.18	566.33	-87.15
1995	611.73	759.62	-147.89
1996	825.16	724.61	100.55
1997	926.67	845.20	81.47
1998	774.51	875.74	-101.23
1999	950.49	961.68	-11.19
2000	1578.16	1178.12	400.04
2001	1505.53	1321.03	184.50
2002	1603.19	1550.65	52.54
2003	1974.40	1690.20	284.20
2004	2229.7	1891.80	337.90
2005	3082.60	2052	1030.60
2006	3582.30	242850	1153.80
2012	5633.7	3709.7	1924
2013	5563.5	4990	573.5
2014	4408.4	1.670.4	-2738

2015	31577.1	8.858.1	-4173

المصدر:من إعداد الطلبة اعتمادا على إحصائيات لمركز لوطني لإعلام الإحصائيات

المطلب الثاني :مناقشة النتائج

أولا :تحليل تطور العائدات النفطية خلال الفترة1970- 2015:

من خلال الأرقام الواردة في الجدول رقم(2-1) أعلاه نلاحظ التطور الكبير في المداخيل بعد سنة 1973 فقد بلغت سنة1974 قيمة4.267**مليون دولار** ثم 13.06 مليون دولار سنة 1981 وقد صاحب هذا التطور في المداخيل النفطية تطورا في الجباية البترولية فمن 880 مليون دينار جزائري سنة 1967 إلى 1350 مليون دينار جزائري سنة 1970 ثم إلى 4194 مليون دج سنة 1974

والملحق رقم(2) يوضح تطور الجباية البترولية خلال الفترة1970 2015

أما خلال الفترة 1986 2015وحسب الأرقام الواردة في الجدول رقم(2-2) أعلاه نلاحظ ارتفاع العائدات النفطية الجزائرية سنة 1991 بسبب الحرب العراقية الإيرانية فقد بلغت ما قيمته 8.464مليون دولار لتنخفض بعد ذلك سنة 1995،1994،1993 إلى مستوى 6مليار دولار أمريكي ثم إلى 5.691مليار دولار سنة 1998 بسبب الأزمة النفطية لتشهد تحسنا ملحوظا بداية من سنة 2000 وقد تبين مباشرة بعد أزمة 1986 سوء تقدير السلطات الاقتصادية للواقع الدولي والإمكانيات المحلية وعدم اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة هكذا تدنى في الأسعار

أما خلال الفترة 2000 2009 وحسب الأرقام الواردة في الجدول رقم (2-3) نلاحظ بلوغ أسعار النفط الجزائري مستويات قياسية منذ مطلع سنة 2000وقد تطورت العوائد البترولية تطورا ملحوظا خاصة منذ سنة 2004 والتي عرفت ب ثورة أسعار النفط وقد سجلت أسعار النفط منذ سنة 2004 مستويات قياسية بلغت98 دولار أمريكي للبرميل سنة 2008 ولكن إعصار الأزمة المالية العالمية كان له أثرا واضحا على سوق النفط فقد تهاوى سعر النفط الجزائري ليبلغ 61 دولار للبرميل سنة 2009 ثم يعود الصعود سنة 2010حيث وصل إلى 80.35 دولار للبرميل مما شجع الجزائر على زيادة استخدام هذه الأموال لتنشيط الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية الاقتصادية

ومع بداية التعافي الاقتصادي العالمي في سنة2009بالعودة إلى النمو الاقتصادي وتسارع وتيرة التجارة اتجهت أسعار النفط نحو الارتفاع حيث بلغ سعر البرميل70 دولار في2009 وانتقل إلى110 دولار في2012 ليتعدى حد120 دولار في2013

إلا أن الأسعار سرعان ما عادت إلى الانخفاض في أكتوبر 2014 إذ بلغ متوسط معدلات انخفاضها 60 بالمائة ومع بداية 2015وصل سعر خام البرانت مستوى ال 50دولار

والشكل(2-1) يوضح بدقة تطور أسعار البترول الجزائري

الشكل(2-1) يوضح بدقة تطور أسعار البترول الجزائري

الوحدة: دولار/ب

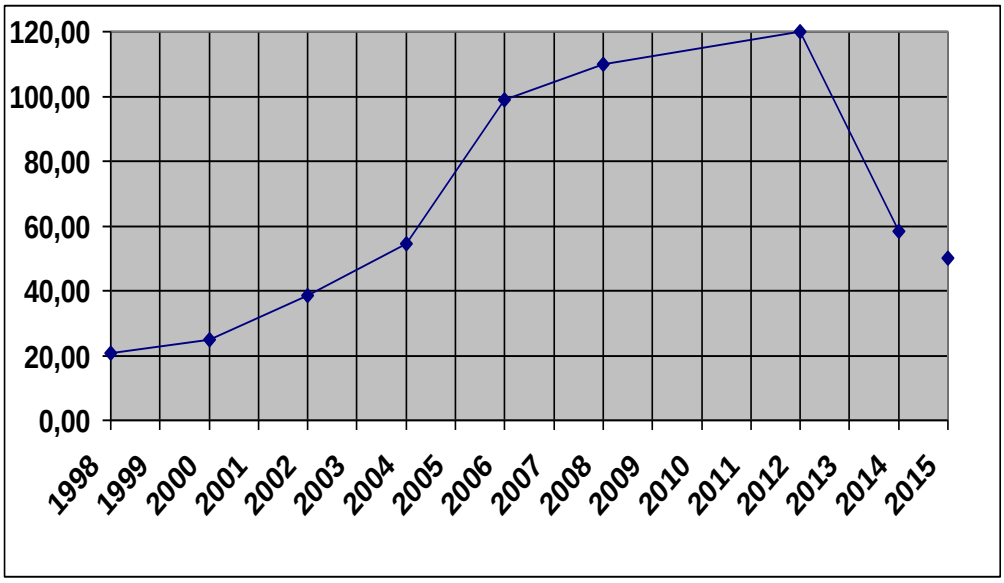

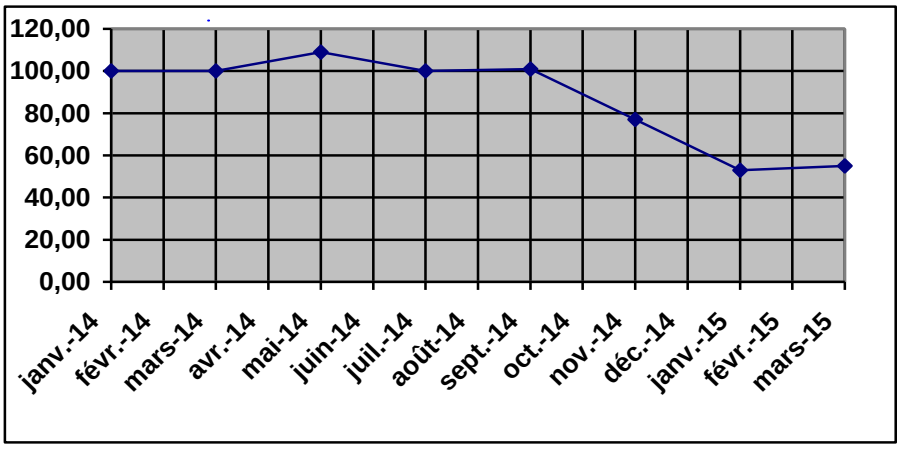

ثانيا :تحليل أثر أسعار البترول على عناصر الميزان التجاري:

1)تحليل أثر أسعار البترول على الصادرات :

أما عن تطور الصادرات الكلية ومن خلال أرقام الجدول رقم(2-4) هي الأخرى عرفت تغيرات مستمرة وذلك نتيجة ارتباطها بأسعار البترول ولأن نسبة كبيرة منها تتمثل في المحروقات فلقد تميزت الفترة 1986 1989 بانخفاض حصيلة الصادرات حيث عرفت أقصى قيمة لها خلال هذه الفترة ما يقدر ب 8968مليون دولار والسبب في ذلك يعود إلى انخفاض أسعار البترول والتي لم تتجاوز 18 دولار للبرميل خلال هذه الفترة في حين سجلت حصيلة الصادرات ما قيمته 11304مليون دولار سنة 1990 بسبب بلوغ سعر البترول مستوى 22.26 دولار للبرميل وقد سجلت انخفاضا سنوات 1992،1993 حيث سجلت على التوالي ما قيمته 10838, 10091مليون دولار أمريكي ويعود ذلك إلى انخفاض أسعار البترول مقارنة بسنة 1990 والذي عرف فيه سعر البترول ما قيمته 22.26 دولار للبرميل ولقد سجلت أضعف حصيلة للصادرات سنة1994بقيمة 8340مليون دولار أمريكي حيث عرفت هذه السنة انخفاض حادا في أسعار البترول حيث سجل سعره 15.53 دولار للبرميل لتتحسن بعض الشيء سنة 1995 أما في سنتي 1996 و 1997 فقد سجل ارتفاع واستقرار في حصيلة الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار البترول حيث سجلت على التوالي سعر 20.29 و 18.6 دولار للبرميل لتعاود الانخفاض سنة 1998 مسجلة بذلك حصيلة قدرها 10213 مليون دولار أمريكي بسبب انخفاض لسعر البرميل من البترول الذي وصل إلى أدنى مستوى له 12.28 دولار للبرميل

أما الفترة 2000 2009 عرفت تطورا ملحوظا حيث انتقلت من 612مليون دولار سنة 2000 الى1050مليون دولار سنة 2009 وهذا ما يفسر جهود الدولة في تنمية الصادرات خارج المحروقات والمتمثلة في برنامج الإنعاش وبرامج دعم النمو الاقتصادي، إلا أن حجم هذه القيم تبقى بعيدة عن آمال السلطات العمومية في الجزائر في بلوغ الهدف الذي رسمته مع منتصف التسعينات، والمتمثل في الوصول إلى تصدير 2مليار دولار أمريكي من المنتجات غير النفطية في آفاق 2000 أما فيما يتعلق بالصادرات الإجمالية فإن قيمها عرفت تزايدا طول الفترة المدروسة، مترافقة مع الزيادة المستمرة مع الصادرات النفطية والمتعلقة بدورها بالزيادة المستمرة في أسعار البترول خلال هذه الفترة، حيث عرفت أرقام قياسية، لقد انتقلت حصيلة الصادرات الإجمالية والتي تمثل الصادرات النفطية فيها أكثر من 96%خلال فترة الدراسة من

22031مليون دولار سنة 2000الى 43650مليون دولار سنة 2009 وهذا التطور في حصيلة الصادرات مرتبط بالتزايد المستمر بأسعار المحروقات والتي انتقلت من دولار للبرميل سنة 2000 الى 61.10 دولار للبرميل

سنة 2009 27.60

ومن خلال ما سبق يتبين أن حجم الصادرات الجزائرية مرتبطة ارتباط شبه كلي بأسعار المحروقات وذلك لأن التغيرات التي تمس قيمتها متعلقة بالتغيرات التي تمس أسعار البترول في الأسواق الدولية

اما الفترة 2012 2015 فقد شكلت المحروقات أهم الصادرات الجزائرية بحصة قدرت نسبتها ب 94ر51 بالمائة من الحجم الإجمالي لصادرات سنة 2015 بقيمة 4ر53 مليار دولار مقابل 5ر16مليار دولار خلال سنة 2014 مسجلة بذلك تراجعا بلغ12ر23 بالمائة

وفيما يخص صادرات الجزائر خارج المحروقات فرغم ارتفاعها بنسبة 13ر36 بالمائة بلغت 263 مليون دولار اي 5ر49 بالمائة من المبلغ الإجمالي للمبيعات الجزائرية إلى الخارج

وبلغت الصادرات 62،95 مليار دولار في 2014 مقابل 64،97 مليار دولار في 2013 مسجلة بذلك تراجعا بنسبة 3،11% و ذلك بفعل تراجع في قيمة صادرات المحروقات بنسبة تقارب5.4 بالمائة

والشكل رقم(2-2) يوضح تطور الصادرات الإجمالية خلال الفترة 1986 2015 :

الشكل رقم(2-2): يوضح تطور الصادرات الإجمالية خلال الفترة 1986 2015

الوحدة:مليون دولار

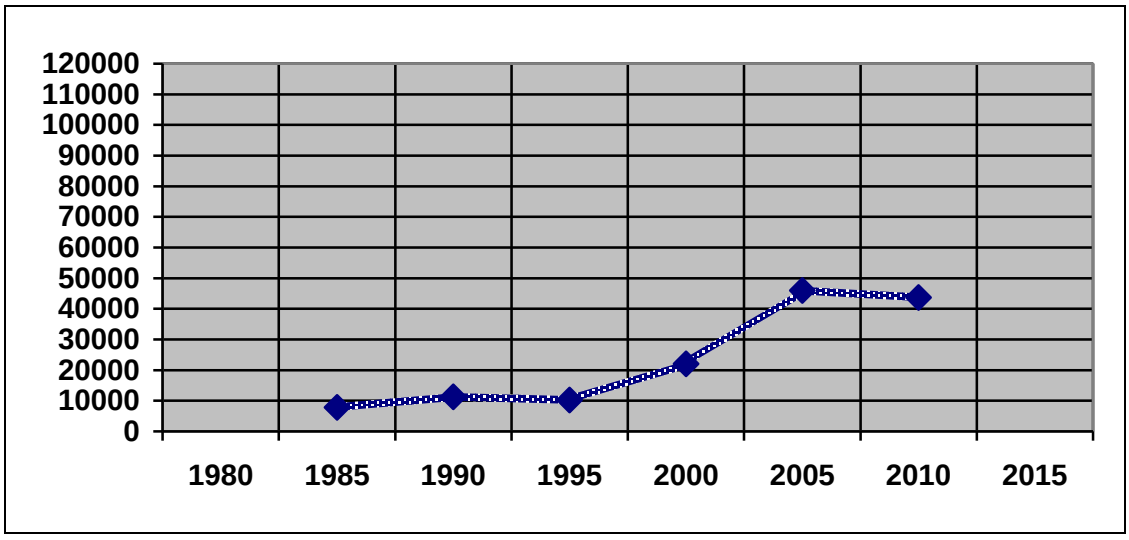

2)أثر أسعار البترول على الواردات:

من خلال الجدول رقم(2-5) أعلاه يتبن لنا أن حصيلة الواردات هي أخرى تتميز بالتقلبات مثلها مثلا الصادرات، وذلك لأن جزءا منها يتوقف على حجم الصادرات وأن هذه الأخيرة تعتمد بدورها على أسعار النفط التي تتميز بعدم الاستقرار هي الأخرى وأن الجزء الأخر من الواردات متعلق بالسياسة التنموية التي تعتمد عليها

الدولة، لقد سجلت حصيلة الواردات قيم منخفضة سنوات 1987 1988 وذلك بقيمة 7064 و 7323 مليون دولار على التوالي والسبب في ذلك يعود إلى انخفاض أسعار البترول والتي بلغت مستوى 17.73 و 14.24 دولار للبرميل على التوالي ونتيجة سياسة التقشف التي طبقتها الجزائر نتيجة ارتفاع الحصيلة المخصصة من الصادرات لخدمة المديونية، وبالتالي توقف مخططات التنمية، لتعاود الارتفاع سنة 1989 وذلك نتيجة حصول الجزائر على مساعدات من طرف صندوق النقد الدولي في إطار البرنامج الإستعدادي السري الأول لقد سجلت حصيلة الواردات سنة 1990 ما قيمته 9098 مليون دولار وهي حصيلة مرتفعة، والسبب في ارتفاعها يعود إلى ارتفاع سعر البترول بالإضافة إلى تدابير التحرير التدريجي للتجار الخارجية التي تندرج ضمن الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها الجزائر، في حين عرفت انخفاضا سنة 1991 رغم بقاء أسعار البترول مرتفعة وذلك نتيجة ترشيد الدولة لوارداتها ، لترتفع سنوات 1992 1993 مسجلة ما قيمته 8406 و8798 مليون دولار، لكن حصيلتها بقيت منخفضة وهذا راجع إلى عودة سياسة الضغط على الواردات، فيما سجلت حصيلة الواردات سنتي 1994 و 1995 ما قيمته 9365 و 10761 مليون دولار وهي حصيلة مرتفعة مقارنة ب 1996و1997 رغم انخفاض أسعار البترول، والتي سجلت على التوالي 15.53و16.86 دولار للبرميل والسبب في ذلك يعود إلى التدابير الواسعة لتحرير التجارة الخارجية، وبالأخص العمليات الاستيرادية مما نتج عنه إفراط وفوضى في الاستيراد، ثم عرفت انخفاضا سنتي 1996و1997 حيث سجلت ما قيمته 9098و8687 مليون دولار وذلك رغم ارتفاع أسعار البترول، حيث سجلت على التوالي ما قيمته 20.96 و18.68 دولار للبرميل وذلك نتيجة هبوط الواردات الغذائية نتيجة زيادة الإنتاج الزراعي، ونتيجة تصفية وإعادة هيكلة المؤسسات العامة غير الفعالة والتي كانت تعتمد اعتمادا كبيرا على الواردات، وعرفت سنة 1998 حصيلة منخفضة من الواردات هي الأخرى نتيجة انخفاض سعر البترول والذي عرف أدنى قيمة له، إلا أنه في سنة 1999 عاودت الارتفاع ووصلت إلى9164 مليون دولار

ومن خلال ما سبق فإن حصيلة الواردات ليست مرتبطة بشكل كلي بأسعار المحروقات خلال هذه الفترة، حيث أن جزءا منها يرتبط بأسعار المحروقات من خلال تأثيره على الصادرات، بينما الجزء الأخر مرتبط بسياسة الدولة في تحرير التجارة الخارجية وسياسة الضغط على الواردات

أما خلال الفترة 2000 2009 فأن حصيلة الواردات عرفت خلال هذه الفترة ارتفاعا مستمرا، منتقلة من 9173 مليون دولار سنة 2000 إلى ما يقدر ب 39100 مليون دولار سنة 2009 وهذا الارتفاع والتطور في حجم الواردات مرتبط بالتزايد المستمر في أسعار البترول والتي انتقلت أسعارها من 27.60 دولار للبرميل سنة

2000الى 61.10 دولار للبرميل سنة 2009 وأن هذا الارتفاع يعود كذلك إلى السياسة التنموية التي اعتمدﺎ الجزائر خلال هذه الفترة والمتمثلة في برامج الإنعاش ودعم النمو والتي اعتمد فيها على زيادة حجم الواردات

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن حصيلة الواردات خلال الفترة 2000 2009 يتعلق بشكل كبير بأسعار البترول، حيث تزامن ارتفاع حصيلة الواردات مع ارتفاع أسعار البترول والتي عرفت أرقاما قياسية خلال هذه الفترة اما الفترة 2012 2015 فقد تراجعت باستثناء التجهيزات الفلاحية التي ارتفعت بـ 9ر36 في المائة لتبلغ 526 مليون دولار

و تتعلق أهم المنتجات المستوردة التي عرفت انخفاضا محسوسا بالمنتجات الخام بـ 1,17 مليار دولار (- 19ر33 في المائة) والمنتجات الغذائية بـ 7,05 مليار دولار (- 18ر47 في المائة) والمنتجات الاستهلاكية غير الغذائية بـ 6,57 مليار دولار (- 16ر54 في المائة) ومجموعة منتجات الطاقة ومواد التشحيم بـ 1,69 مليار دولار (- 12ر6 في المائة) والمنتجات نصف المصنعة بـ 8,97 مليار دولار (- 8ر24 في المائة) والتجهيزات الصناعية بـ 13,2 مليار دولار (-5ر87 في المائة

الواردات فقدرت قيمتها بـ22.33 مليار دولار مقابل 24.87 مليار دولار خلال سنة 2014 (-10.22 بالمائة). وقامت الصادرات بتغطية الواردات بنسبة 71 بالمائة خلال الأشهر الخمسة الأولى من 2015 مقابل 114 بالمائة خلال نفس الفترة من 2014

وتم تمويل الواردات خلال الاشهر التسعة الاولى من 2015 نقدا بنسبة 59ر02 في المائة (ازيد من 23,13 مليار دولار) وخطوط القرض بـ 38ر06 في المائة (14,91 مليار دولار) في حين تم تمويل باقي الواردات بالعودة الى حسابات العملة الصعبة الخاصة بالمستوردين وتحويلات مالية اخرى بنسبة 2ر88 في المائة (ازيد من 1,14 مليار دولار

و الشكل رقم (2-3) يوضح تطور الواردات الإجمالية خلال الفترة 1986 2015 :

الشكل رقم (2–3) :تطور الواردات الإجمالية خلال الفترة 1986 2015

الوحدة:مليون دولار

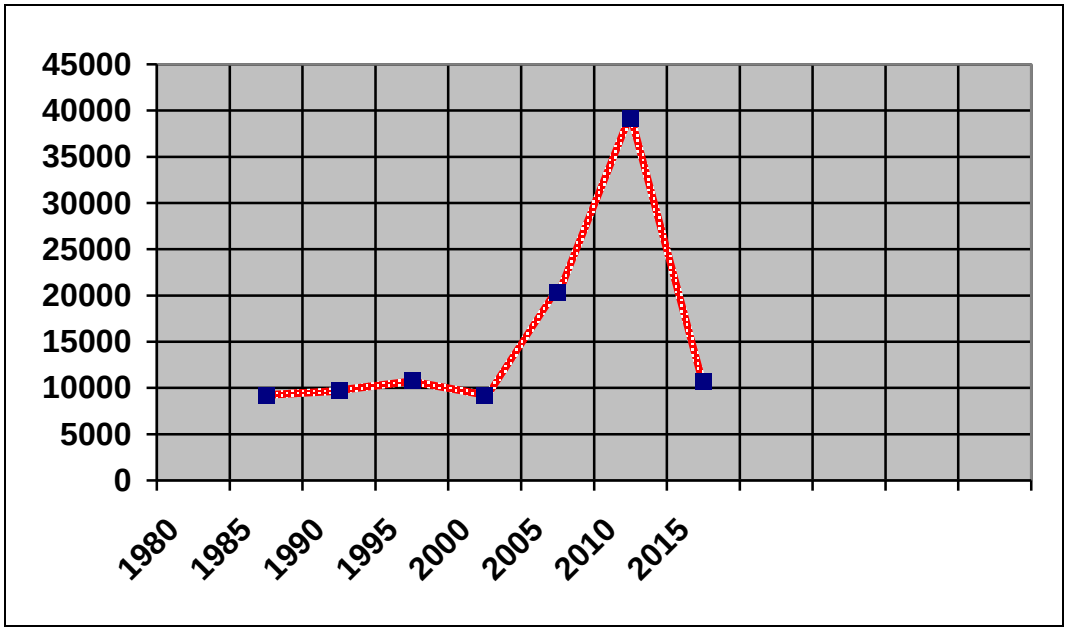

3)أثر أسعار البترول على رصيد الميزان التجاري :

من خلال تحليلنا للجدول رقم (2–6) نلاحظ تقلبات في رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1986 2015 والذي هو نتاج التقلبات في حصيلة الواردات والصادرات خلال هذه الفترة، لقد عرف رصيد الميزان التجاري تقلبا كبيرا خلال الفترة 1986 1989 حيث سجل عجزا حادا سنة 1986 مقداره 1393 مليون دولار وذلك بسبب الانخفاض الكبير في أسعار، ليسجل فائضا خلال السنوات 1987 1988 نتيجة تحسن أسعار البترول، في حين عرفت سنة 1989 عجزا طفيفا في الميزان التجاري قدر ب 240 مليون دولار رغم ارتفاع أسعار البترول التي سجلت مستوى 17.31 دولار للبرميل، والسبب يعود في ذلك إلى ارتفاع فاتورة الواردات نتيجة التحرير التدريجي للتجارة الخارجية

ولقد سجل رصيد الميزان التجاري فائضا طوال الفترة 1990 1999 ماعدا سنتي 1994و1995 والتي سجل خلالهما عجز قدره 1025 و 521 مليون دولار، والسبب في ذلك راجع إلى انخفاض أسعار البترول والتي سجلت قيمة 16.33 و 15.53 على التوالي، والتي خفضت من حصيلة الصادرات ونتيجة الفوضى في الاستيراد نتيجة تدابير تحرير التجارة الخارجية والتي رفعت من حصيلة الواردات، إلا أنه في السنتين التاليتين عاد

الميزان التجاري إلى تحقيق رصيد موجب حيث حقق فائضا قيمته 4277 مليون دولار سنة 1996 و 5202 مليون دولار سنة 1997 وذلك نتيجة ارتفاع حصيلة الصادرات الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول والتي سجلت ما قيمته 20.29 و 18.86 دولار للبرميل على التوالي، ونتيجة وانخفاض حصيلة الواردات والتي تعود إلى سياسة الضغط التي مارستها الدولة على الواردات، في حين أن سنة1998 عرفت

انخفاضا في رصيد ميزان المدفوعات حيث قدر رصيده ب 810 مليون دولار وذلك نتيجة تراجع حصيلة إيرادات الصادرات، والتي تعود بدورها إلى انخفاض أسعار البترول حيث سجل في هذه السنة أدنى مستوى له بقيمة 12.28 دولار للبرميل ليعاود الارتفاع سنة 1999 بسبب ارتفاع أسعار البترول وارتفاع الصادرات إلى 15522 مليون دولار

أما خلال الفترة 2000 2009 يتبين لنا أن رصيدا الميزان التجاري عرف قيم مرتفعة، كما عرف تزايدا مستمرا حيث انتقل رصيد الميزان التجاري من 12858 مليون دولار سنة 2000 إلى ما قيمته 39820 مليون دولار سنة 2008 وهذا التطور في رصيد الميزان التجاري يرتبط ارتباطا وثيقا بأسعار البترول، حيث تزامن هذا التطور بقيم مرتفعة لأسعار البترول والتي انتقلت بدورها من 27.60 دولار للبرميل سنة 2000 الى 94.50 دولار للبرميل سنة 2008 لينخفض في سنة2009 إلى قيمة 4550 مليون دولار

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2000 2009 يتعلق بشكل كبير بأسعار البترول حيث تزامن ارتفاع رصيد الميزان التجاري مع ارتفاع أسعار البترول والتي عرفت أرقاما قياسية خلال هذه الفترة

اما الفترة 2012 2015: في هذه الفترة الصادرات إنخفضت بنسبة حوالي 10 بالمائة و الواردات إرتفعت بنسبة 15 بالمائة

وعليه إنخفض الفائض التجاري بنسبة 50 بالمائة وهو رقم كبير جدا

والشكل رقم (2-4)يوضح بدقة تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1986 2015:

الشكل رقم (2-4): تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1986 2015

الوحدة:مليون دولار

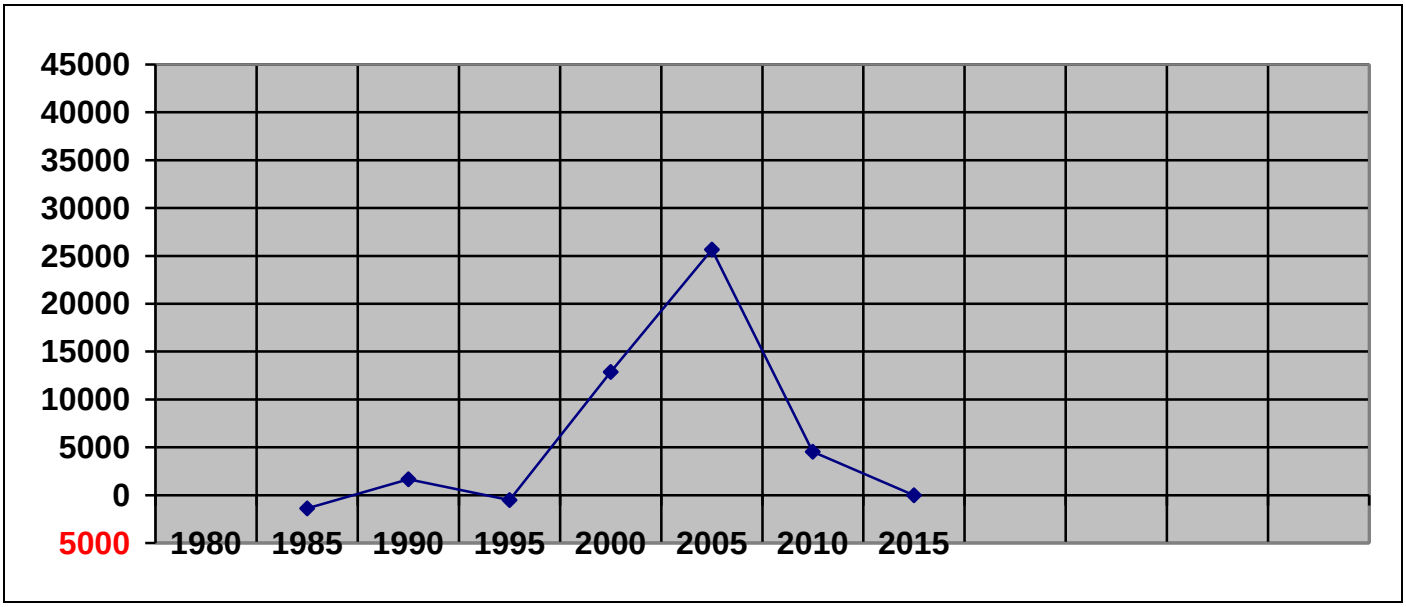

ثالثا :تحليل أثر تغيرات أسعار البترول على الناتج الداخلي الإجمالي:

من خلال الجدول رقم (2-7) أعلاه نلاحظ بوضوح شدة التأثير الذي تمثله أسعار البترول على نمو الناتج الداخلي الإجمالي، مما يدل على وجود علاقة قوية تربط بين تطورات الناتج وتطورات أسعار البترول، والواضح في الجدول هو أن أصل عدم الاستقرار في النمو الاقتصادي بشكل عام ونمو الناتج الداخلي الإجمالي بشكل خاص، يرجع إلى عدم الاستقرار في حصيلة قطاع المحروقات التي تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار البترول في الأسواق البترولية، ولما كانت حصة الجزائر من الصادرات البترولية محددة من طرف منظمة الأوبك، فان اثر الأسعار سيظهر بقوة على حصيلة الصادرات ما دامت الدولة غير قادرة على طرح كميات إضافية لتعويض القيمة الناتجة عن انخفاض الأسعار، ومنه على حصيلة قطاع المحروقات وبالتالي على القيمة النهائية للناتج الإجمالي، و للإشارة فقد بلغ متوسط إسهام الصادرات في الناتج الداخلي 30.18

بالمائة خلال الفترة 1986 2009 مما يعني أن حوالي 30.18 بالمائة من الإنتاج الداخلي الإجمالي مصدره الإنفاق الأجنبي على السلع والخدمات المحلية، وعليه فإن اضطرابات الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية التي تتكون أساسا من المحروقات تنعكس على مستوى النشاط الاقتصادي الوطني، فينتعش بزيادته وينكمش بتراجعه، وتراوحت نسبة مساهمة الصادرات في الناتج الداخلي الإجمالي مابين 12.39بالمائة و 46.89 بالمائة وعرفت

هذه النسبة معدلات مرتفعة خلال الفترة 2000 2015 وذلك بسبب ارتفاع حصيلة الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار البترول، والتي بلغت في متوسطها 41.08 بالمائة

اما خلال الفترة 2012 2015 حقق الاقتصاد الجزائري وفقا لهذه النتائج نموا بـ4.1 بالمائة في 2014 مقارنة بـ2013 الذي سجل نموا بـ 2.8 بالمائة وفي مقابل ذلك عرف معدل النمو خارج المحروقات تراجعا من 7.1 بالمائة في 2013 إلى 1.5 بالمائة في 2014. وتظهر من جهة أخرى تراجعا في عائدات الجباية البترولية والتي بلغت 3.388 مليار دج في 2014 مقابل 3.678 مليار دج في 2013

ومن حيث القيمة بلغ الناتج الداخلي الخام الاجمالي (مع الاخذ بعين الاعتبار تطور الاسعار) 2.4155 مليار دينار في الثلاثي الثالث ل2015 (مقابل 34.334 مليار دج في نفس الفترة من عام 2014).

ويفسر هذا التباطؤ في نمو الناتج الداخلي الخام بالتحديد بنسبة النمو المقدرة 1ر3 بالمائة التي سجلها قطاع النفط والغاز الذي بلغت قيمته المضافة 7.794 ملياردج في الثلاثي الثالث ل2015 مقابل 1.197ر4 مليار دج في نفس الفترة من 2014.

و الشكل رقم (2-5) يوضح تطور الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة 1986 2015

الشكل رقم (2-5) يوضح تطور الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة 1986 2015

الوحدة: مليار دولار

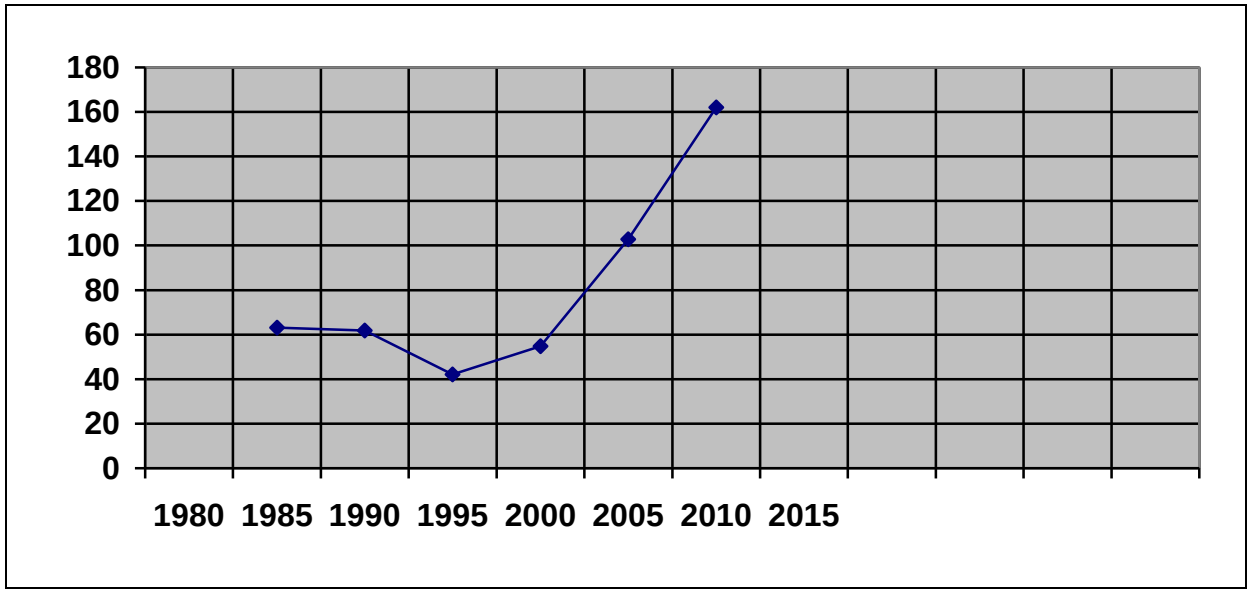

رابعا :تحليل أثر تغيرات أسعار البترول على الميزانية العامة للدولة:

إن الحساسية المفرطة لمداخيل الخزينة جراء تغير أسعار النفط هي جلية وواضحة، فكلما ارتفعت أسعار النفط في

الأسواق الدولية إلا وصاحبها ارتفاع مواز في حصيلة الإيرادات العامة للدولة، وبالتالي حدوث فائض في الميزانية العامة، وهذا ما حدث في السنوات من 1990الى 1992 و من 1995 الى 1997 والعكس يحدث لما تنخفض الأسعار البترولية، وهذا ما حدث في أزمة 1986 1993 1998

ففي الفترة 1985 1988 عرفت الميزانية عجزا دائما، أين انتقل من 12.1مليار دج سنة 1986 الى 26.2 مليار دج سنة 1988 والسبب في ذلك راجع إلى الانخفاض الذي عرفته الإيرادات العامة بفعل أزمة البترول سنة 1986 فتدهور الموارد المالية الجزائرية بسبب انخفاض سعر البرميل الواحد من البترول من 40 دولار سنة 1981 الى 17 دولار سنة 1986 أدى إلى عجز ميزانية الدولة في هذه الفترة

وفي الفترة 1989 1992 بدأ الرصيد يتحسن وذلك أن عجز سنة 1989 المقدر ب 1.7 مليار دج تحول إلى فائض سنة1990 واستمر على هذا النحو إلى غاية سنة 1992 أين بلغ 8.1 مليار دج وهذا راجع إلى أن التغيرات التي مست هذه الفترة كانت إيجابية باتفاق "ستاند باي" الذي أبرمته الجزائر مع المؤسسات المالية الدولية وكذا زيادة إيرادات الجباية البترولية من خلال انتعاش سعر برميل النفط الذي وصل سنة 1991 الى 19 دولار والإيرادات التي خصت مجال النفقات العامة من أجل التحكم في زياداتها، وذلك من خلال رفع الدعم عن الإنجاز في إطار قانون نظام الأسعار ليعود رصيد الميزانية إلى الانخفاض ويصل إلى 8.1 مليار دج سنة 1992 ويدخل حالة العجز في السنتين 1993 1994 حيث كان لانخفاض أسعار النفط التي انتقلت من 20.4 دولار للبرميل سنة 1991 الى 20.1دولار سنة 1992 ليزيد انخفاضها إلى 17.8 دولار سنة 1993 دور كبير في خفض إيرادات الميزانية، فبعد أن كانت تشكل 32.2 بالمائة من الناتج الداخلي الخام سنة 1991 انخفضت إلى 30.3بالمائة سنة 1992 لتصل إلى 27.6 بالمائة سنة 1993 وهو أحد الأسباب التي أدت إلى إحداث عجز الميزانية

لتعرف الميزانية فائضا في الفترة 1994 1997 أين وصل إلى 11.8 مليار دج سنة 1995 و 100.1 مليار دج سنة 1996 و 81.5 مليار دج سنة 1997 وجاءت هذه النتيجة بفضل التقييد الصارم للنفقات العامة بالإضافة إلى الزيادات في الإيرادات العامة التي استفادت كثيرا من انخفاض قيمة الدينار الجزائري، وكذلك من ارتفاع الجباية النفطية على إثر ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية

بعد أن كان متوسط سعر برميل البترول في 1997 يبلغ 19.5 دولار انخفض في 1998 ليبلغ في السداسي الأول 16 دولار في المتوسط، وازدادت حدة هذا الانخفاض في السداسي الثاني ليبلغ 11.9 دولار في المتوسط، وهكذا عكست ميزانية الدولة هذا الانخفاض، بحيث بلغت قيمة العجز الكلي 108 مليار دج أي ما يعادل

3.9 بالمائة من الناتج الجمالي المحلي

إن الأثر السلبي لانخفاض سعر البترول على المالية العامة قد ازداد حدة خلال السداسي الأول عام 1999 ليبلغ 23 دولارا للبرميل، لتسجل الوضعية المالية للخزينة العمومية تحسنا في الثلاثي الرابع لهذه السنة، بحيث بلغ عجز الخزينة 0.05بالمائة أي أقل من المستوى الذي بلغه في 1998 وأقل من المستوى المتوقع في قانون المالية وهو 2.4 بالمائة

ومنذ سنة 2000 عرفت النفقات نموا مطردا بسبب تطبيق الجزائر لبرنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، وكان هذا نتيجة للقدرة التمويلية التي تتمتع بها الجزائر جراء ارتفاع أسعار البترول، ونلاحظ أن قيمة النفقات العامة عرفت زيادة بنسبة 106 بالمائة ما بين سنة 2000 إلى سنة 2006 وارتفع معامل التبعية البترولية إلى أعلى مستوياته 67 بالمائة في سنة 2006 كما سجل رصيد الميزانية فائضا مهما خلال هذه الفترة وارتفع بصفة مستمرة مسجلا سنة 2006 لفائض قدر ب 1153 مليار دينار رغم ارتفاع حجم النفقات العامة إلى 2428 مليار دينار، وبذلك نستنتج أن عامل قدرة الدولة على تغطية النفقات كان له الدور الأساسي في تحديد حجم الإنفاق العام في الجزائر، الأمر الذي يتأتى من حصيلة الجباية البترولية وبالتالي يتضح لنا جليا أن أسعارالبترول تؤثر بصفة غير مباشرة في حجم الإنفاق العام، من خلال توفير الموارد اللازمة لتلك النفقات

يقدّر عجز الميزانية لسنة 2014 ب2738 مليار دينار (45 مليار دولار)، مقابل عجز قدر5.735 مليار دينار سنة 2013. نموا قدره 5.4 بالمائة (مقابل 5بالمائة سنة 2013) وتضخما قدره 5.3 بالمائة 4 بالمائة سنة 2013

اما سنة 2015 لقد تم تخصيص 8.858,1 مليار دينار للنفقات العمومية بارتفاع نسبته 15,7% مقارنة بقانون المالية لسنة 2014 نتيجة الارتفاع الكبير المسجل في نفقات التجهيز1.32 بالمائة

والشكل رقم (2-5)رصيد الميزانية خلال الفترة 1986 2015

الشكل رقم (2–5):تطور رصيد الميزانية خلال الفترة 1986 2015

الوحدة :مليار دج

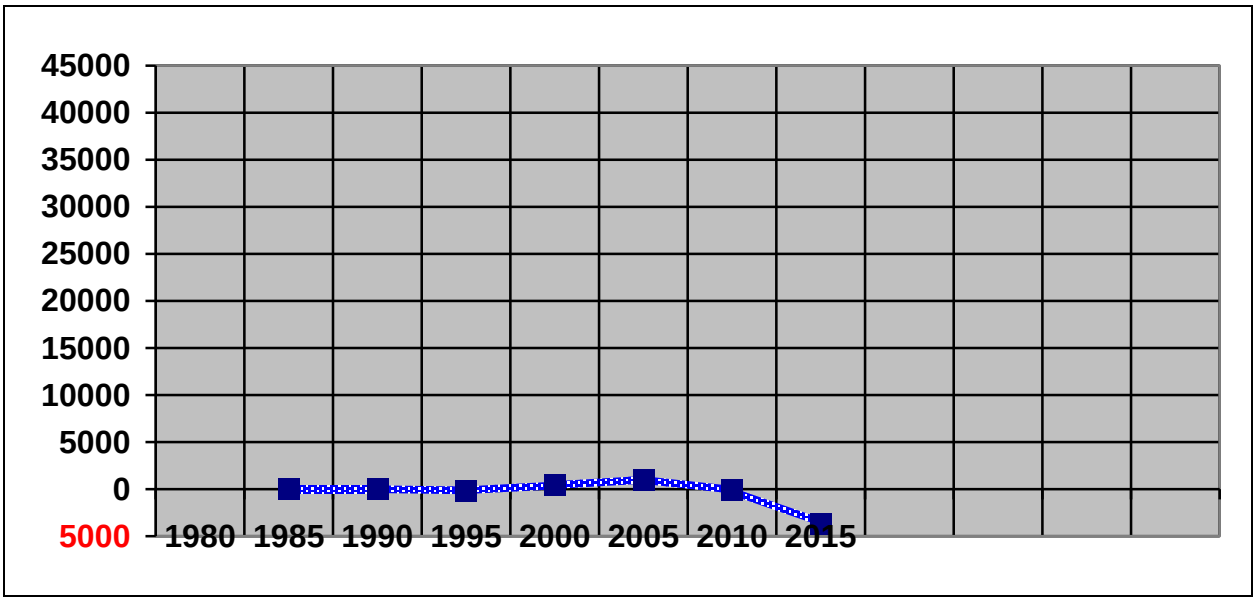

خلاصة الفصل:

من خلال تطرقنا اليه في الفصل يمكن استنتاج مايلي:

-ان استمرار اعتماد الجزائر على العوائد النفطية في فترة الثمانينات جعلت من الاقتصاد الجزائري يتكبد خسائر كبيرة من خلال انخفاض هذه العوائد وبدى ذلك واضحا وجليا بعد ازمة 1986 وتاثيرها السلبي على المتغيرات الاقتصادية الكبرى في الجزائر.

-رصيد الميزان التجاري خلال فترة الدراسة يتعلق بشكل كبير باسعار البترول ،حيث تزامن تحسن رصيد الميزان التجاري مع ارتفاع اسعار البترول والعكس بالعكس.

-تشكل الجباية البترولية المورد الاساسي للميزانية العامة للدولة،وتتوقف وضعيتها على مستوى اسعار البترول.

-الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة يتاثر بشكل كبير بتغيرات اسعار البترول.

خاتمة:

النفط كمادة خام حيوية للبشرية كثير من النقاش في ميدان السياسة اكثر مما يثيره في ميدان الاقتصاد، وتؤثر فيه العوامل السياسية بشكل اكبر واوسع من العوامل الاقتصادية ،فكمية الانتاج النفطي وكذلك اسعاره هي قرارات سياسية من الدرجة الاولى وليس لها علاقة بيمكانكية قوانين السوق الكلاسيكية المعروفة.

النفط مادة غير متجددة كبقية مواد الانتاج الاخرى المعروفة ولهذا فان سعر هذه المادة لاتقرره عوامل العرض والطلب وتكاليف الانتاج فقط وانما تدخل في تقرير سعره ايضا حسابات تعويض هذه المادة الحيوية وثمن البدائل المتاحة ومن ينظر الى تسعيرة النفط اليوم على انه خاضع للعرض والطلب وميكانيكية السوق يتجاهل العناصر الرئيسية المكونة لسعر مادة كهذه ،لذلك فان الدعوة لتجميد الاسعار وهي مدار المعركة التي تدور اليوم على الساحة النفطية كمدخل لحل المشكلات العالم الصناعي وبالتالي الحفاظ على التوازن الاقتصادي العالمي،هذه والدعوة من الوجهة الاقتصادية تصدر عن قصر النظر كما انها تؤدي من الوجهة السياسية الى كارثة محققة .

ولهذا لقد حاولنا في دراستنا الاجابة على الاشكالية التي تدور حول معرفة اثر تطورات اسعار البترول على الاقتصاد الجزائري.

وقد تناولنا في الفصل الاول المفاهيم الاساسية الخاصة بسعر البترول انطلاقا من مفهومه ،وانواعه ،واهم العوامل المؤثرة والمحددة له ،ثم الى اساليب تسعير البترول منذ نشاته الى الوقت الحالي ،اضافة الى مراجعة بعض الدراسات العلمية السابقة التي تناولت نفس الموضوع ودراستها دراسة نقدية.

اما الفصل الثاني تطرقنا فيه الى منهجية الدراسة من خلال ابراز المناهج المستخدمة ونوع الدراسة وتحديد مجتمع الدراسة بالاضافة الى الادوات المستخدمة في جمع البيانات وتحليلها ،كما تطرقنا في هذا الفصل الى اهم نتائج تطور اسعار البترول على الاقتصاد الجزائري ،وتحليل وتفسير النتائج بعد ذلك.

اختبار الفرضيات:

فيما يخص الفرضية الاولى والتي تنص على ان توجد علاقة بين سعر البترول والعوامل الجيوسياسية تجعل اسعار البترول لا تعرف الاستقرار في الاسواق البترولية العالمية ،وقد اثبتت لنا الدراسة التي قمنا بها صحة هذه الفرضية ،السوق البترولية خلال فترة الدراسة حساسة لمختلف الاحداث الاقتصادية والسياسية (الحروب،القرارات

السياسية،الربيع العربي)،مما يجعل اسعار البترول لاتعرف الاستقرار ،وادى ذلك الى حدوث ازمات متتالية اختلفت نتائجها في الثاتير على الاقتصاد العالمي بصورة عامة والاقتصاد الجزائري بصورة خاصة.

فيما يخص الفرضية الثانية والتي تنص على ان توجد علاقة بين البترول والدخل الوطني من خلال العوائد المالية التي يوفرها خاصة بعد الارتفاع غير المسبوق في اسعاره ،والتي تمكن الجزائر وغيرها من الدول النفطية ،فالجزائر لاتزال تعتمد على المحروقات كقطاع وحيد في توفير الاموال خاصة وانها تعيش بحبوحة مالية بعد الارتفاع الغير المسبوق في اسعار النفط ،والذي كان سببه بروز قوة اقتصادية جديدة على الخريطة ،وقد ساهمت هذه الوفرة في الاموال في تطور مؤشرات النمو الاقتصادي وارتفاع احتياطات الصرف والتسديد المسبق للديون ،وتنفيذ مشاريع تنموية ضخمة وغيرها.

اما فيما يخص الفرضية الثالثة والتي تنص على استقرار الاقتصاد الجزائري مرهون باستقرار اسعار النفط العالمية واستقرار اقتصاديات الدول المتقدمة ،فحدوث اي صدمة او ازمة في اسعار النفط او اقتصاديات الدول المتقدمة تؤثر على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر مثل :الناتج المحلي،الميزان التجاري،الميزانية العامة،وقد اثبتت الدراسة التي قمنا بها صحة هذه الفرضية،فالمتغرات الاقتصادية تتاثر بشكل كبيرا بتطورات اسعار البترول سوء بالارتفاع او بالانخفاض ،وقد شهدنا ذلك من خلال الازمات التي عصفت باسعار البترول بداية من ازمة 1973 الى ازمة 2015.

نتائج البحث:

من اهم النتائج التي يمكن ان نستخلصها من خلال دراستنا لهذا الموضوع هي:

-ارتباط الاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات تجعله يتاثر باهم الاحداث التي تحدث على مستواه،خاصة في ظل الوضع السياسي غير المستقر في منطقة الشرق الاوسط وفي ظل ماتنادي به اصوات صديقة للبيئة في استبدال المحروقات بطاقة بديلة.

-التقلبات السريعة في اسعار البترول في السنوات الاخيرة لا تعود بالضرورة الى النقص في الامدادات ،بل الى عوامل اخرى ليس للدول المصدرة دخل فيها مثل المضاربة في البورصات العالمية والهلع خلال المشاكل السياسية والحروب والتغيرات المناخية والكوارث.

-تشكل العائدات النفطية شريان التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل انعدام مساهمة القطاع الصناعي في تمويل الاقتصاد الوطني.

-ان التقلبات السعرية للنفط من اهم المحددات الرئيسية لوضعية الاقتصاد الوطني اختلالا او توازنا وهو ما اكدته ازمة 1986 ،التي نقلت العديد من المؤشرات من حالة الفائض او التوازن الى حالة العجز ،وهو الامر ذاته بالنسبة لازمة 1998.

ان ابراز هذه الحقائق لا يعني ان البترول قد فشل تماما في تطوير الاقتصاد الجزائري ،بل ان مساهمته تبقى كبيرة وخاصة ماحدث في السنوات الاخيرة من اصلاحات والتخلص من المديونية الخارجية، الا ان واقع الجزائر حاليا يفرض ضرورة استخدام الفوائض المالية للنفط في تحسين الجانب المالي، الاسواق المالية والنقدية والعينية للمؤسسات والاستثمارات الانتاجية معا.

التوصيات والتوجيهات:

بناءا على النتائج التي توصلنا اليها من خلال هذا البحث يكون بامكاننا تقديم بعض المقترحات والتوصيات والتي تتمثل فيما يلي:

-يجب تنويع ايرادات الصادرات خارج البترول ولن ياتي ذلك الا باعادة هيكلة القطاع الانتاجي،وترشيد نفقات الدولة وترسيخ مبادئ تسيير اكثر شفافية واكثر فعالية ومرونة لضمان نمو اقتصادي فعلي وحقيقي .

-يمكن القول ان الزيادة في اسعار البترول،لبلد مصدر مثل الجزائر سيؤدي الى نتائج ايجابية على المدى القصير لكن ستؤول الى نتائج سلبية في المدى البعيد وللتخلص منها،يجب وضع وصنع سياسيات اقتصادية كلية بعيدة المدى تعمل على الفصل بين الاقتصاد الحقيقي وعائدات البترول.

افاق البحث:

تناولت الدراسة اثر التطور التاريخي لاسعار البترول على الاقتصاد في الجزائر،وهذه الدراسة هي جزء بسيط لموضوع يحمل الكثير من التعقيد كما انها لا تخلو من النقائص ،ونظرا لاتساع الموضوع وقبل طي صفحات هذه الدراسة نود ان نضع بعض العناوين التي قد تكون كاساس لبحوث لاحقة.

-اثر تغيرات اسعار البترول على الاستقرار النقدي في الجزائر.

-العلاقة بين سعر صرف الدولار وسعر البترول.

-الشراكة في القطاع البترولي واثرها على تطور الصناعة البترولية في الجزائر.

-القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري

قائمة الملاحق

الاسعار الحقيقية للنفط		الاسعار الاسمية للنفط		
بحر الشمال	العربي الخفيف	بحر الشمال	العربي الخفيف	السنوات
		19.06	18.71	1997
2.72	2.61	12.71	12.20	1998
3.78	3.68	17.91	17.45	1999
5.87	5.53	28.44	26.81	2000
4.90	4.62	24.46	23.06	2001
4.93	4.79	25.03	24.32	2002
5.56	5,35	28.81	27.69	2003
7.24	6.54	38.23	34.53	2004
10.09	9.31	54.37	50.15	2005
11.84	11.10	65.14	61.05	2006
-	-	72.39	69.07	2007
-	-	97.26	94.08	2008
-	-	61.67	61.39	2009
-	-	79.50	78.09	2010

الملحق(1)

المصدر:تقرير منظمة الاوبك اعداد مختلفة +BP

الملحق(2)

السنوات	ايرادات الجباية البترولية	نسبة النمو
1990	76200	67.47
1991	161500	111.94
1992	193800	20
1993	179218	7.52-
1994	222176	23.96
1995	336148	51.29
1996	507837	51.07
1997	570765	12.39
1998	378714	33.64-
1999	560116	47.89
2000	720000	28.54
2001	840600	16,75
2002	916400	9.01
2004	862200	5.9-

المصدر:وزارة المالية _المديرية العامة للضرائب

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا:المراجع باللغة العربية:

1.الكتب:

1-عبد الله حسين ،مستقبل النفط العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت-لبنان ،الطبعة الثانية ،2006

2-محمد احمد الدوري ، محاضرات في لاقتصاد البترولي ، ديوان المطبوعات الجامعية عنابه الجزائر ، الطبعة 1983

3-سالم عبد الحسن رسن ، اقتصاديات النفط ، دار الكتب الوطنية ، طرابلس_ليبيا ، الطبعة الأولى ، 1999

4-عبد القادر سيد احمد ،الاوبيك ماضيها،حاضرها وأفاق تطورها ،ديوان المطبوعات الجامعية 1982

5-ضياء مجيد الموسوي،الأزمة الاقتصادية العالمية 1986-1989 دار الهدى ،عين مليلة ،الجزائر ،1990

6-ضياء مجيد الموسوي ،ثورة أسعار النفط 2004 ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ،2005

7-لويس جيوستي ،المحافظة على التماسك منظمة الأوبك-مضامين التعاون بين الدول الأعضاء ،قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج،الإمكانيات والقيود،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،الإمارات العربية ، الطبعة الأولى ،2007

2.الرسائل والمطبوعات الجامعية:

1-مشدن وهيبة ،اثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال فترة 1973-2003 ،رسالة ماجيستر ،فرع النقود والمالية ،جامعة الجزائر ،السنة الجامعية 2004-2005

2-قويدري قوشيح بوجمعة ،انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر ،رسالة ماجيستر تخصص نقود ومالية ،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، السنة الجامعية 2008-2009

3 -الدوريات والمجلات:

1-نورا لدين هرمز وآخرون ،تغيرات أسعار النفط العربي وعوائده، مجلة تشيرين للدراسات والبحوث العلمية ،سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد (29)العدد(1) دمشق ،2007

2-المعهد العربي للتخطيط، أسواق النفط العالمية ،سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد السابع والخمسون ،نوفمبر السنة الخامسة ،الكويت

3-الإدارة الاقتصادية أوبك،الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الأولية المحتملة على صناعة البترول في الأقطار العربية،مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الخامس والثلاثون ،العدد 128،شتاء 2009

4- إبراهيم شحاتة ،أسعار النفط ومديونية العالم الثالث هل من علاقة، مجلة النفط والتعاون العربي ،المجلد 15 العدد 54 سنة 1989

التقارير:

تقرير الأمين العام السنوي 2005،2000، 2008 ،2010 ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط

ثانيا:المراجع باللغة الأجنبية:

LES LIVERS-

Jean pierre angelier , Energie international 1987_1988

Maurice du rousset , le marche du pétrole ,édition ellipse 1999

المواقع الالكترونية:

www .opec.org

www.ons.dz